الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الملتقى الوطني حول

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

المنظم يوم الأربعاء 17 ديسمبر 2025

ملخص أشغال الملتقى

إشكالية الملتقى

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في النمو الاقتصادي إذ يمثل القلب النابض الذي يحرك عجلة التنمية نظرا للدور الذي يؤديه في تمويل الاقتصاد، فيمكن القول بأن القوة الاقتصادية لأي دولة من الدول تقاس بمدى القوة الاقتصادية لهذا القطاع فيها. بالنظر إلى تلك الأهمية أولت الدولة الجزائرية الاهتمام بتطوير هذا القطاع وهو ما يتجلى من الإصلاحات المتعددة التي مست النصوص القانونية المؤطرة له، كان آخرها صدور القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الذي أريد له أن يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة، وتكييف أحكامه مع المعايير الدولية.

لتحقيق هذه الغاية، يعزز هذا القانون من الحوكمة المصرفية وينص على إنشاء فئات جديدة من الفاعلين الخاضعين لأحكامه، كإنشاء بنوك إسلامية، وبنوك استثمارية، وبنوك رقمية، والوسطاء المستقلون، وكذا مكاتب الصرف. كما تكشف القراءة المتمعنة لأحكامه عن إصلاحات مست النشاط المصرفي أدت إلى التوسيع من نطاقه بإدراج عمليات جديدة ضمن مفهوم العمليات المصرفية، ويتعلق الأمر بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتمديد من نطاق وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية،...

ومن ناحية أخرى، اشتملت الاصلاحات التي أتى بها هذا القانون على التوسيع من صلاحيات سلطتي ضبط القطاع، المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية، واستحداث هيئات جديدة لا سيما لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وبتسيير الأزمات، واللجنة الوطنية للدفع التي تتمثل مهمتها الرئيسية في وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية وتعزيز الشمول المالي.

وبالنظر إلى أهمية وخطورة النشاط الذي يمارسه الخاضعون فقد ألزمهم هذا القانون بضرورة الحصول على اعتماد لممارسته يكون مسبوقا بترخيص من قبل المجلس النقدي والمصرفي، كما أوجب عليهم الخضوع لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها اتخاذ عقوبات تأديبية في حقهم في حالة الاخلال بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطهم، وهذا مع إمكانية المساءلة الجزائية عن بعض الإخلالات.

بناء على هذه المعطيات تتمحور إشكالية هذا الملتقى **حول الجديد الذي حمله المشرع الجزائري في مسألة تنظيم النشاط المصرفي خدمة للاقتصاد الوطني منجهة، ومواكبة للتحولات التكنولوجية والمعايير الدولية من جهة أخرى؟**

أهداف الملتقى

يهدف الملتقى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1. تحليل المستحدث في النظام القانوني الجديد للنشاط المصرفي.
2. التعرف على الخاضعين الجدد للقانون النقدي والمصرفي.
3. البحث في العمليات المصرفية المستجدة.
4. إبراز المستجدات القانونية في صلاحيات سلطتي ضبط القطاع المصرفي.
5. التعرف على الهيئات الجديدة والهدف من إنشائها.
6. الوقوف على الحماية المقررة للنشاط المصرفي وفقا لهذا القانون.

محاور الملتقى

تتجسد أهم محاور الملتقى فيما يأتي:

المحور الأول: الخاضعون الجدد للقانون النقدي والمصرفي.

- البنوك الإسلامية، البنوك الاستثمارية، البنوك الرقمية، الوسطاء المستقلون، مكاتب الصرف.

المحور الثاني: العمليات المصرفية المستجدة.

- عمليات الصيرفة الإسلامية، التوسيع من وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية،...

المحور الثالث: المستحدث في هيئات القطاع المصرفي.

- المجلس النقدي والمصرفي، اللجنة المصرفية، لجنة الاستقرار المالي، اللجنة الوطنية للدفع.

المحور الرابع: الحماية المقررة للنشاط المصرفي.

- الترخيص والاعتماد لممارسة النشاط، الخضوع لرقابة اللجنة المصرفية، العقوبات التأديبية، المساءلة الجزائية.

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د. بودة أحمد – مدير جامعة مولود معمري تيزي وزو

المشرف العام للملتقى:

أ.د إقلولي محمد – عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيسة الملتقى:

د. تدريست كريمة

اللجنة العلمية للملتقى

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د إرزيل الكاهنة أستاذ جامعة تيزي وزو.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

أ.دإقلولي/ ولد رابح صافية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د زعبي عمار	أستاذ	جامعة الوادي
أ.د لوناسي/سعيداني ججيقة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د شيخ ناجية	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د بن حملة سامي	أستاذ	جامعة قسنطينة 1
أ.د كايس شريف	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د أوباية مليكة	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د يسعد حورية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د. حابت أمال	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د أمازوزلطيفة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د بركات كريمة	أستاذ	جامعة البويرة.
أ.د حسان نادية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.دكريم كريمة	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس
أ.د صبايحي ربيعة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د أيت مولود فاتح	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د كسال سامية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. تدريست كريمة	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حسين فريدة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. ماديو ليلى	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. فتحي وردية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. نعار فتيحة	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. أيت وازو و اينة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. أيت مولود سامية	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حسين/ تيزا نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. قادري طارق	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حمليل نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. أرتباس نذير	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ. د. بلعسلي ويزة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. القبي حفيظة	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. مختوردليلة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. نسيررفيق	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو
أ. د. دموش حكيمة	أستاذ	جامعة بجاية	د. دراني ليندة	أستاذ محاضرقسم أ	جامعة تيزي وزو

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. موزاوي علي جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

د.إقرشاح فاطمة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د.براهيمي صفيان	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د.بن نعمان فتيحة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. قنيف غنيمة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. دوان فاطمة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د.دحماني فريدة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د.لحراري ويزة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. فارسي جميلة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. بن طالب ليندة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. بومدين سامية	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. عميري فريدة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أيت يوسف صبرينة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. بوغربال باهية	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. زريول سعدية	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أيت شعلال الياس	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. حاتم مولود	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أعراب كميلة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. زياد محمد أنيس	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. خليف ياسمين	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. بن دعموش فاطمة الزهراء	جامعة مولود معمري تيزي وزو.

المقرر العام للملتقى

د. حدوش وردية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

اللجنة التقنية للملتقى

1. **نعار شابحة، الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية.**
2. **مزاييركريمة، موظفة بمصلحة الإعلام الآلي.**

وزارة التعليـم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـــامعة مولـــود معمـــري – تيـــزي وزو

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية

قسم الحقوق

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

برنامج الملتقى الوطني، الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

الأربعاء : 17ديسمبر 2025

بداية من الساعة 08:30 صباحا

الجلسة الافتتاحية: من الساعة 08.30 الى 09.00 صباحا

الافتتاح بالقرآن الكريم، النشيد الوطني

كلمة رئيس اللجنة التنظيمية: د. موزاوي علي

كلمة رئيسة الملتقى: د. تدريست كريمة

كلمة رئيسة اللجنة العلمية للملتقى: أ.د.إرزيل الكاهنة

كلمة عميد الكلية: أ.د إقلولي محمد

كلمة مدير الجامعة : أ. د بودة أحمد

والإعلان الرسمي عن افتتاح الملتقى

رابط الجلسة: https://meet.google.com/tth-ndtv-qhh

الجلسة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة10.40

رئيسة الجلسة: أ.د إقلولي / ولد رابح صافية (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/الاسم	العنوان	الجامعة/الهيئة	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	د. تدريست كريمة	قراءة في بعض مستجدات القانون رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	Dr Nabila SMAILI	La modernisation du système bancaire algérien à travers la Loi monétaire et bancaire 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
03	أ.د إرزيل الكاهنة	نظرة حول جديد الأشخاص الخاضعة لأحكام القانون رقم 23-09	جامعة تيزي زو	10 دقائق
04	أ.د شيخ ناجية	استحداث مكاتب الصرف في القانون النقدي والمصرفي 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
05	- ط. د. نوي أحمد - د. قـدواري فاطمة الزهرة	تنظيم مكاتب الصرف وفق النظام 23-01: التحليل القانوني وتطبيقاته في ضوء القانون النقدي والمصرفي 23-09.	-المركز الجامعي بريكة- باتنة - جامعة محمد خيضر بسكرة	10 دقائق
06	أ.د إقلولي/ ولدرابح صافية	الإطار القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر: دراسة على ضوء أحكام القانون رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	أ.ددموش حكيمة	المركز القانوني للشبابيك الإسلامية من منظور القانون رقم 23-09	جامعة بجاية	10 دقائق
08	أ.د تيزا/حسين نوارة	الوسيط المستقل المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	د. بوقطة فاطمة الزهراء	البنوك الاستثمارية: فاعل جديد في القطاع البنكي؟	جامعة جيجل	10 دقائق
10	د. بلجودي أحلام	التنظيم القانوني لنشاط مزودي خدمات الدفع	جامعة جيجل	10 دقائق

الجلسة الثانية: من الساعة 10.45 إلى الساعة 12.30

رئيسة الجلسة: أ.د. حسان نادية (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/الاسم	العنوان	الجامعة	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	د. شايفة بديعة	الصيرفة الالكترونية في إطار القانون رقم 23-09: قراءة تحليلية في الأحكام والمستجدات.	جامعة عمار ثليجي بالأغواط.	10 دقائق
02	أ. د. بركات كريمة	تأطير عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفقا لأحكام القانون النقدي والمصرفي رقم23-09	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.	10 دقائق
03	أ.د حمليل نوارة	تمويل المؤسسة الاقتصادية بالصيرفة الإسلامية: الفرص والتحديات	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
04	د. عبد الله ليندة	نحو تعميم خدمة الدفع الالكتروني: مقاربة قانونية في ضوء مستجدات القانون النقدي والمصرفي	جامعة جيجل	10 دقائق
05	أ.د حسان نادية	الدينار الرقمي الجزائري: الدينار في ثوبه الجديد	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
06	د. ماديو ليلى	ملاحظات حول تكريس عملية التخصيم بالقانون رقم 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	Pr. GUENDOUZI BRAHIM	les méthodes d'enregistrement comptable et les règles d'évaluation des opérations en devises au niveau des banques et établissements financiers", selon le règlement n° 25-06 du 24 juillet 2025de la Banque d'Algérie.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	د. أ.د كايس شريف	استقلالية بنك الجزائر في ظل أحكام القانون رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	أ.د أيت وازو زاينة	المركز القانوني للبنك المركزي وأثره على فعالية السياسة النقدية في ضوء القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

مناقشة عامة: 12.00 -----12.15.فترة غذاء

الجلسة الثالثة: من الساعة 13.30 إلى الساعة 15.20

رئيس الجلسة: أ.دبوفراش صفيان(جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنوان	الجامعة	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	أ.دأوباية مليكة	مآل الضبط الاقتصادي في المجال المصرفي على ضوء أحكام القانون 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	د. إفرشاح فاطمة	توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي في ضبط المهنة المصرفية	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
03	أ.دصبايحي ربيعة	مستجدات المركز القانوني للجنة المصرفية في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09	جامعة تيزي وزو جامعة برج بوعريريج	10 دقائق
04	د. يعقوبي خالد	اللجان المصرفية الجديدة في الجزائر على ضوء القانون رقم 23-09: نحو تعزيز الاستقرار المالي وتحديث أنظمة الدفع.	جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة	10 دقائق
05	-أ.د فتحي وردية -د. معاشو شمس الدين	اللجنة الوطنية للدفع كآلية مستحدثة لعصرنة ورقمنة النظام المالي الجزائري	-جامعة تيزي وزو -محامي لدى مجلس قضاء الجزائر	10 دقائق
06	-د. أيت ساحد كهينة -د. مواسي العلجة	استحداث لجنة الاستقرار المالي في إطار القانون رقم 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	د. بريق رحمة	الدور الرقابي للجنة المصرفية على النشاط المصرفي في ظل القانون 23-09	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.	10 دقائق
08	د. أيت مولود سامية	الرقابة المصرفية بين الجزاء الإداري والجزاء الجنائي: قراءة في مستجدات القانون رقم 23-09-	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	أ.د بوفراش صفيان	مستجدات رقابة القاضي الإداري على قرارات هيئات القطاع المصرفي في الجزائر	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
10	د. حنيدر منال	خصوصية المتابعة الجزائية في الجرائم المتعلقة بالنشاط المصرفي	جامعة البليدة 2.	10 دقائق
11	أ. د. حابت أمال	الأحكام الجزائية لانتهاك السر المصرفي وحماية المعطيات البنكية	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

مناقشة عامة: 15.20 -----15.45.

جلسة اختتام الملتقى: قراءة التوصيات، الختام

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي
جـــــامعة مولـــــود معمـــــري – تيـــــزي وزو
كليـــــة الحقـــــوق والعلـــــوم السياسيـــة
قسم الحقوق

برنـــــامج الملتقـــى الوطني، الموســـوم بـــــ:
المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09
الأربعاء: 17ديسمبر 2025
برنامـــج الورشـــات:
الورشة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا
رئيسالجلسة:د. أيت شعلال الياس(جامعة تيزي وزو)
رابط الجلسة: https://meet.google.com/svp-msog-iia

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــوان	الجامعـــــة/الـ مركز الجامعي	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	د. أيت يوسف صبرينة	البنوك الذكية ومعالم التحول الرقمي في الجزائر	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	أ.د لعمامري عصاد د. بوخرس بلعيد	النظام القانوني لمكاتب الصرف: دراسة على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ونظام بنك الجزائر رقم23-01.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
03	ط. د. إقلولي فيصل	شروط تأسيس واعتماد البنوك الرقمية في ضوء القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
04	د. بن سالم أحمد د-عويشة فاروق	انعكاسات التحول الرقمي على النظام المصرفي: اعتماد الدينار الرقمي الجزائري	المركز الجامعي إليزي	10 دقائق
05	د. براهيمي صفيان	الصيرفة الإسلامية من منظور القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
06	د. بن حوحو ميلود	المرابحة للآمر بالشراء كعملية مصرفية مستجدة في القانون الجزائري	جامعة الجزائر 1	10 دقائق

07	د. زياد محمد أنيس	اللجان المستحدثة في القانون النقدي والمصرفي 23-09: بين التنظيم الحديث وضمان استقرار النظام المصرفي.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	ط. د. بن سعدة محمد د.عربي عودة فلة	تحديث البنية التحتية للمدفوعات في الجزائر: تحليل دور اللجنة الوطنية للدفع نموذجا.	جامعة الجزائر 3	10 دقائق
09	كلاص مليكة	دور الموثق في مرافقة البنوك والمؤسسات المالية في عمليات الاستثمار لا سيما في عمليات التمويل والقروض	موثقة بتيزي وزو: محكمة عزازقة	10 دقائق
10	ط. د. مغبر أسماء	حماية النشاط المصرفي من خلال آلية المساءلة الجزائية في ظل القانون 23-09	جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر	10 دقائق

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الثانية: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا

رئيس الجلسة: د. حاتم مولود (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/otp-qiyg-ami

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــــــــوان	الجامعة/ المركز الجامعي	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	Dr. BENMANSOUR KOLLISonia	Les déterminants de la performance des banques islamiques.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	د- دراني ليندة د. دحماني فريدة	مكاتب الصرف ودورها في تعزيز المنظومة البنكية الجزائرية	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
03	د.عروسي ساسية	ضوابط التمويل الإسلامي القانونية	جامعة سطيف 2	10 دقائق
04	د. حاتم مولود	العملة الرقمية كبديل عن تجريم الأصول الافتراضية في القانون الجزائري	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
05	د. أعراب كميلة	عمليات الصيرفة الإسلامية أهم مستجدات القانون النقدي والمصرفي 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
06	د. سعدي سامية	النظام القانوني للجنة المصرفية في إطار القانون رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	د. سيحمدي ناريمان	لجنة الاستقرار المالي في الجزائر والمجلس الأعلى للاستقرار	جامعةالإخوة منتوري قسنطينة1	10 دقائق

		المالي في فرنسا-دراسة مقارنة	

الورشة الثالثة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيسة الجلسة: أ. د . حابت آمال(جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/wee-twdy-dgg

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــــــــوان	الجامعـــــــــــة /الهيئة	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	د. حامل صليحة	الطبيعة القانونية للشركات التجارية الممارسة للنشاط المصرفي: دراسة على ضوء القانون التجاري والقانون النقدي والمصرفي.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	مشروق ياسين	دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الجزائر على ضوء قانون 23-09	محامي تابع لمنظمة المحامين لولاية تيزي وزو	10 دقائق
03	-د. أرتباس نذير	النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
04	أ.د سعد الدين أمحمد	مكاتب الصرف في الجزائر بين ضوابط التأطير وتحديات التطبيق.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
05	-ط. د.كريم عبد الله - ط. د. إغيل علي محرز	البنوك الرقمية كفاعل مالي جديد في ضوء قانون رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
06	د. بوالخضرة نورة	مزودو خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر :قراءة قانونية في شروط الترخيص والاعتماد	جامعة جيجل	10 دقائق
07	أ.د كسال سامية	الدينار الرقمي الجزائري الصادر عن البنك المركزي في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	د. إدرنموش آمال	عمليات الصيرفة الإسلامية: صيغة المرابحة نموذجا.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	**د. قادري طارق**	**المجلس النقدي والمصرفي بين توسيع الصلاحيات والرقابة القضائية**	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
10	د. القبي حفيظة	سلطات اللجنة المصرفية عند معاينة المخالفات المرتكبة من طرف الخاضعين وفق القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

11	د. مومو نادية	حقوق وواجبات العملاء المصرفيين في ظل القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم23-09: نحو علاقة مصرفية متوازنة.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

الورشة الرابعة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيسة الجلسة: د . نعار فتيحة (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/twk-jfmt-pxi

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــــــــوان	الجامعـــــــــــة	التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل
01	د. نعار فتيحة	Activation de la numérisation dans le secteur bancaire algérien	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
02	د. عيلام رشيدة أ.د ڤونان كهينة	رقمنة البنوك في ظل القانون رقم 23-09: ضرورة حتمية لمواكبة الاقتصاد الرقمي	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
03	د. جحنيط خديجة	آفاق تطوير البطاقات البنكية في الجزائر في ظل التحول نحو المحافظ الرقمية وحظر العملات المشفرة،	جامعة برج بوعريريج	10 دقائق
04	ط. د. بويزري هدى	الصيرفة الإسلامية من الشبابيك إلى تأسيس البنوك	جامعة وهران 2	10 دقائق
05	د. فارسي جميلة	الإطار التنظيمي للجنة المصرفية على ضوء القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
06	د. أعراب أحمد	ملاحظات حول السلطة القمعية للجنة المصرفية	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	د. بلعسلي ويزة	المسؤولية الجزائية للبنك كشخص معنوي في ظل القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	د. محالبي مراد	جرائم الصرف والنشاطات غير القانونية في القطاع المصرفي في ظل القانون رقم23-09	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	د. مخلوفي مليكة	المسؤولية الجزائية عن إفشاء السر المصرفي	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

قراءة في بعض مستجدات القانون النقدي والمصرفي رقم 23- 09

د. تدريست كريمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قراءة في بعض مستجدات القانون النقدي والمصرفي رقم 23- 09.

د. تدريست كريمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

عرف القطاع المصرفي الجزائري إصلاحات متعددة مست النصوص القانونية المؤطرة له، فكانت المحاولات الأولى لإصلاحه عن طريق تكريس قانون يتبنى المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي السائدة في البلدان المتقدمة، لذا صدر القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، إلا أن هذا الأخير لم يحقق النتائج المرجوة منه، لأنّه صدر في ظلّ الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي.

وعليه ظهرت الحاجة الملحّة لإحداث إصلاحٍ جذري على القانون المصرفي ليتماشى مع المحيط الاقتصادي الجديد للبلاد بعد صدور دستور 1989 الذي تبنى نظام اقتصاد السوق، لذا تم تكريس القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي جعل القانون المصرفي الجزائري متسق مع القوانين المصرفية السارية المفعول في البلدان المتطورة؛ فلقد سمح هذا القانون، لأول مرة، بحرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يشجع انسياب الاستثمارات الأجنبية في مختلف الميادين، كما ألغى التفرقة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وهذا ما يزيد من فرص الاستثمار في القطاع المصرفي، وهو ما أفرز ظهور بنوك خاصة وطنية وأجنبية في المحيط المصرفي .

إلا أن التجربة الفاشلة للبنوك الخاصة، لا سيما بعد إفلاس البعض منها، شكلت هزة كبيرة للقطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في القانون المذكور أعلاه وإلغائه، ليستبدل بالأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي كان المبتغى من تكريسه توفير حماية للبنوك وللقطاع المصرفي برمته، لذا اشتملت أحكامه على نصوص تعزز الإطار القانوني والمؤسسي لممارسة النشاط المصرفي.

شهد هذا الأمر تعديلات، كما صدرت في ظله نصوص تنظيمية ترمي إلى مواكبة النشاط المصرفي للتطور التكنولوجي والتقني، وتعزيز عمليات الصيرفة الإسلامية، فضلا عن تكييف قواعد ممارسة النشاط المصرفي مع المعايير الدولية .

بالرغم من أهمية الجهود المبذولة لإصلاح القانون المصرفي على النحو المذكور أعلاه، قد رأى المشرع الجزائري أن الإصلاحات الجذرية والحقيقية لهذا القانون لن تتأتى إلا بتبني قانون جديد، ليصدره بتاريخ 21 جوان 2023 تحت رقم 23-09، حاملا تسمية جديدة " القانون النقدي والمصرفي"، والذي يستهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، وفتح القطاع المصرفي أمام فاعلين جدد.

تشير النظرة الأولى لهذا القانون إلى أنه نص إصلاحي، بداية من التسمية الجديدة التي تعتبر أكثر ملائمة، من التسمية السابقة، مع المجالات التي ينظمها هذا القانون، إلا أن تأكيد هذه النظرة تستوجب قراءة متمعنة للأحكام التي اشتمل عليها، والبحث إن كانت بالفعل أحكامه تشكل إصلاحا جذريا للقانون المصرفي؟

تهتم هذه الورقة البحثية بالإجابة عن هذا التساؤل من خلال البحث في المستجدات التي مست سلطات ضبط القطاع (المبحث الأول)، فضلا عن دراسة الأحكام المستجدة التي مست النشاط المصرفي، البعض منها وسعت من نطاقه، بينما أحكام أخرى أدت إلى فتح ممارسة هذا النشاط أمام فاعلين جدد (المبحث الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

La modernisation du système bancaire algérien à travers la Loi monétaire et bancaire 23.09

Dr Nabila SMAILI

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

La modernisation du système bancaire algérien à travers la Loi monétaire et bancaire 23.09

Dr Nabila SMAILI
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

Résumé :

La transition vers l'économie de marché amorcée par l'Algérie à la fin des années 90 a été un processus complexe lié à la nécessité de surmonter les limites de l'ancien modèle économique marqué par une centralisation des décisions et une forte intervention étatique.

Cette transition a impliqué plusieurs réformes telles que le processus de modernisation de son secteur bancaire qui permet non seulement de faciliter l'accès au financement, promouvoir la concurrence et soutenir la croissance économique, mais aussi de rattraper le retard d'adaptation économique pris par ses voisins notamment le Maroc et la Tunisie.

En effet ; la Loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit a connu trois modifications majeures depuis sa promulgation en 2001 ,2003 et 2010 avant d'être abrogée par une nouvelle loi en 2023. Cette dernière concernant la loi monétaire et bancaire en Algérie qui introduit des nouveautés dans le but de moderniser le système bancaire, renforcer sa gouvernance, ses missions de régulation et de contrôle, tout en l'ajustant aux normes internationales.

Problématique :

Comment la loi monétaire et bancaire n° 23-09 peut-elle concilier la modernisation du système bancaire algérien et la garantie de la stabilité financière dans un contexte d'évolution rapide des technologies financières et des exigences internationales ?

Méthodologie :

Pour traiter la problématique posée nous allons utiliser d'une part une analyse juridique et institutionnelle : étudier en détail les dispositions de la loi 23-09 pour comprendre comment elle modernise les cadres réglementaires et institutionnels, notamment par le renforcement de la gouvernance de la Banque d'Algérie, la création de nouveaux comités (dont celui de la stabilité financière), et l'élargissement des prérogatives du Conseil de la monnaie et du crédit. Et d'autre part on examinerait les mesures introduites pour intégrer les technologies financières innovantes, notamment la digitalisation des paiements, l'émission du dinar numérique algérien comme monnaie digitale de banque centrale, et la régulation des systèmes de paiement et banques numériques.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

نظرة حول جديد الأشخاص الخاضعة لأحكام القانون رقم 23-09

أ.د. إرزيل الكاهنة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

نظرة حول جديد الأشخاص الخاضعة لأحكام القانون رقم 23-09

أ.د. إرزيل الكاهنة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

بمجرد إصدار المشرع الجزائري للقانون رقم 23-09 تم النص على نوع الأشخاص الممارسة للعمليات المصرفية في الجزائر. وقد تضمن هذا القانون الجديد على البنوك والمؤسسات المالية على أنها هي التي تمارس العمليات المصرفية الواردة في نص القانون على غرار عمليات الإيداع ومنح القروض واستخدام وسائل الدفع متى استوفت الشروط اللازمة لذلك وهي ضرورة الحصول على الترخيص والاعتماد.

غير أن النص القانون المذكور تضمن إلى جانب تلك البنوك والمؤسسات المالية إنشاء أشخاص أخرى مستحدثة يمكنها ممارسة العمليات المصرفية ويتعلق الأمر بكل من البنوك الرقمية والبنوك الاستثمارية باعتبارها بنوكا من نوع خاص، حيث أن البنوك الرقمية تأتي ضمن مسار رقمنه القطاع المصرفي في حين البنوك الاستثمارية تأتي ضمن إحداث التخصص في المجال المصرفي وتطوير نشاط الاستثمار. كما تضمن القانون إنشاء كل من مزودي خدمات الدفع والوسيط المستقل ومكاتب الصرف وشبابيك الإسلامية التي تندرج ضمن سياق إقحام المعاملات المصرفية ذات الطابع الإسلامي.

وقد صاحب هذا النص التشريعي لطائفة الأشخاص الممارسة للنشاط المصرفي في الجزائر وضع نصوص تطبيقية دقيقة منها أنظمة المجلس النقدي والمصرفي وتعليمات عن بنك الجزائر تضمنت تعليمات صارمة في كيفية إنشاءها والإجراءات الواجب إتباعها تجاوز عددها 15 نظام وتعليمة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي

والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

استحداث مكاتب الصرف في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. شيخ ناجية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

استحداث مكاتب الصرف في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. شيخ ناجية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يحظى النشاط المصرفي بمكانة مهمة في الحياة الاقتصادية، لذا عمدت مختلف القوانين بما فيها القانون الجزائري إلى ضبط الإطار القانوني لهذا الأخير، بدءا من قانون النقد والقرض رقم 90-10 إلى غاية آخر تعديل بموجب القانون رقم 23-09.

جاء القانون رقم 23-09 بأهداف كثيرة من أجل إصلاح نظام الصرف من أجل توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء.

غير أنّ تأسيس مثل هذه المكاتب مرهون بمجموعة من الشروط واحترام جملة من الإجراءات.

عليه يمكن طرح التساؤل كما يأتي: كيف نظّم المشرع الجزائري مكاتب الصرف في القانون رقم 23 - 09؟

لتكون الإجابة من خلال محورين:

I – شروط إنشاء مكاتب الصرف في القانون النقدي والمصرفي (سواءً تعلّقت الشروط بالنشاط أو بمكتب الصرف).

II – الإجراءات الإدارية لتأسيس مكاتب الصرف (سواءً تعلقت بطلب الترخيص أو بطلب الاعتماد).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

تنظيم مكاتب الصرف وفق النظام 23-01: التحليل القانوني وتطبيقاته في ضوء القانون النقدي والمصرفي 23-09.

د. قـــــدواري فاطمة الزهرة - ط. د. نوي أحمد

جامعة محمد خيضر بسكرة - المركز الجامعي بريكة

تنظيم مكاتب الصرف وفق النظام 23-01: التحليل القانوني وتطبيقاته في ضوء القانون النقدي والمصرفي 23-09.

د. قـدواري فاطمة الزهرة - ط. د. نوي أحمد

جامعة محمد خيضر بسكرة - المركز الجامعي بريكة

ملخص:

في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية التي شهدتها الجزائر مؤخراً، يُعد تنظيم مكاتب الصرف وفقًا للقانون النقدي والمصرفي 23-09 والنظام 23-01 من الموضوعات الهامة التي تثير العديد من التحديات القانونية والتطبيقية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لمكاتب الصرف في الجزائر، من خلال دراسة النظام 23-01 وتطبيقاته في ضوء قانون 23-09. كما تستعرض الدراسة شروط التأسيس، الترخيص، الرقابة، والعقوبات المقررة، بالإضافة إلى أهمية مكاتب الصرف في تنظيم سوق الصرف ومحاربة السوق السوداء، وتعزيز الاستقرار النقدي. هذه الدراسة تسلط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه مكاتب الصرف في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على التحديات القانونية والرقابية التي قد تواجه تنفيذ هذا النظام في الممارسة العملية.

الكلمات المفتاحية: مكاتب الصرف، النظام 23-01، القانون النقدي والمصرفي 23-09، الرقابة المصرفية، سوق الصرف، السوق السوداء، التنظيم المالي، الترخيص، التحديات القانونية.

Abstract:

In light of the recent financial and banking reforms in Algeria, the regulation of exchange offices under Monetary and Banking Law 23-09 and System 23-01 is one of the key topics raising numerous legal and practical challenges.

This study aims to analyze the legal and regulatory framework for exchange offices in Algeria by examining System 23-01 and its applications in light of Law 23-09. The paper also reviews the requirements for establishment, licensing, supervision, and penalties, in addition to the significance of exchange offices in regulating the currency market, combating the black market, and promoting monetary stability. This study highlights the pivotal role of exchange offices in the national economy, with a focus on the legal and regulatory challenges that may hinder the implementation of this system in practice.

Keywords: Exchange offices, System 23-01, Monetary and Banking Law 23-09, banking supervision, currency market, black market, financial regulation, licensing, legal challenges.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الإطار القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر: دراسة على ضوء أحكام القانون رقم 23-09

أ.د. إقلولي أولد رابح صافية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الإطار القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر: دراسة على ضوء أحكام القانون رقم 23-09

أ.د إقلولي أولد رابح صافية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية تحولاً تشريعياً جوهرياً بإصدار القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي كرّس لأول مرة مفهوماً قانونياً للبنوك الرقمية، استجابةً لحتمية الرقمنة المالية العالمية. وتجسيداً لذلك، صدر النظام رقم 24 – 04 الذي يحدد الشروط الخاصة بالترخيص لتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي والتعليمة رقم 25 – 02، اللذان وضعا الإطار التنظيمي الدقيق والخاص لشروط الترخيص وتأسيس هذه البنوك وممارسة نشاطها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى كفاية هذا الإطار القانوني والتنظيمي المستحدث، وتقييم قدرته على ضبط بيئة مصرفية رقمية آمنة وفعالة، خاصة في ظل التحديات المصاحبة كأمن البيانات ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وصولاً إلى تحديد الضمانات القانونية اللازمة لتفعيل دور المصارف الرقمية كرافعة للتنمية الاقتصادية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المركز القانوني للشبابيك الإسلامية من منظور القانون 23-09

أ.د. دموش حكيمة
جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية

المركز القانوني للشبابيك الإسلامية من منظور القانون 23-09

أ.د. دموش حكيمة

جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية

ملخص:

كرس المشرع الجزائري إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة البنكية الوطنية بموجب القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك استكمالًا للإطار التنظيمي الذي أسسه النظام رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر، وقد أتاح هذا الإطار القانوني استحداث الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، الأمر الذي يثير إشكالية تحديد مركزها القانوني، ومدى ما تتمتع به من استقلالية، وحدود هذه الاستقلالية.

من الناحية القانونية، تعد الشبابيك الإسلامية وحدات تنظيمية تابعة للبنوك التي تنشئها، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة. ويترتب على ذلك وحدة الذمة المالية والمسؤولية القانونية، حيث يبقى البنك الأم هو الطرف القانوني الوحيد في العقود المبرمة مع الزبائن، كما يتحمل كامل الالتزامات المدنية والإدارية الناتجة عن نشاط الشباك الإسلامي.

غير أن هذا الارتباط القانوني لا ينفي تمتع الشبابيك الإسلامية بقدر من الاستقلالية العضوية والوظيفية. فتتجلى الاستقلالية العضوية في تخصيص هياكل تنظيمية داخلية للصيرفة الإسلامية، وتعيين موارد بشرية مؤهلة، إلى جانب إنشاء هيئة رقابة شرعية تتولى مراقبة مطابقة المنتجات والعمليات لأحكام الشريعة الإسلامية. أما الاستقلالية الوظيفية فتبرز من خلال قصر نشاط الشبابيك الإسلامية على تقديم المنتجات المالية الإسلامية، واعتماد صيغ تمويل شرعية، مع الفصل المحاسبي بين العمليات الإسلامية والتقليدية، وتمييز العقود المبرمة مع الزبائن من حيث طبيعتها وأساسها الشرعي.

ورغم هذه المظاهر، تبقى استقلالية الشبابيك الإسلامية استقلالية نسبية ومقيّدة، إذ تخضع لرقابة بنك الجزائر وللقواعد العامة للنشاط البنكي، كما تظل مرتبطة بالسياسات والقرارات الاستراتيجية للبنك الأم. إضافة إلى ذلك، فإن دور هيئة الرقابة الشرعية يظل محدودًا من حيث التنفيذ، حيث تُقدم القواعد القانونية الآمرة على الضوابط الشرعية عند التعارض. كما تخضع المنازعات الناشئة عن نشاط الشبابيك الإسلامية لاختصاص القضاء العادي، في ظل غياب آليات قضائية أو تحكيمية متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الوسيط المستقل المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09.

أ.د. نوارة حسين
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الوسيط المستقل المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09.

أ.د. نوارة حسين

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

استحدث المشرع الجزائري الوسيط المستقل في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ، اثر عملية تحديث المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية الاخيرة، حيث سعى من خلال ذلك الى تنويع الفاعلين في السوق المالية وادخال آليات حديثة للوساطة.

حيث يعتبر الوسيط المالي شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ومهنياً، يقوم بدور الوساطة بين الزبائن والمؤسسات المالية (مثل البنوك أو شركات التمويل)، وذلك بشكل مستقل عن البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، دون أن يكون موظفًا أو تابعًا لتلك المؤسسات، ويسهّل عمليات التمويل أو القروض أو الخدمات المصرفية للعملاء. ولممارسة مهنة الوسيط المستقل يفرض المشرع توافر مجموعة من الشروط القانونية والمالية والتنظيمية، لا سيما الترخيص والاعتماد والتسجيل في القوائم الممسوكة من محافظ بنك الجزائر، والكفاءة، والالتزام بأخلاقيات المهنة المصرفية...وغيره .

للتفصيل في المداخلة نتطرق باستفاضة للنظام القانوني للوسيط المستقل ودوره في المنظومة المالية المصرفية على ضوء أحكام القانون رقم 23-09؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

البنوك الاستثمارية: فاعل جديد في القطاع البنكي؟

د. بوقطة فاطمة الزهراء
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

البنوك الاستثمارية: فاعل جديد في القطاع البنكي؟

د. بوقطة فاطمة الزهراء

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

ملخص:

بموجب اصداره للقانون القدي والمصرفي رقم 23-09، أقر المشرع أحكاما قانونية جديدة لم تعرف لها طريقا للوجود في ظل قانون النقد والقرض رقم 03-11، قبل الغائه، انصبت على انشاء هيئات جديدة في مجال ضبط النشاط المصرفي وتنظيمه، وتدعيم القائم منها بتعزيز صلاحياته القانونية، إلى جانب توسيع ملحوظ في دائرة ممارسته، إن على المستوى الموضوعي، بتبني أنواع جديدة من العمليات والخدمات البنكية التي يستفيد منها الزبائن وتحديث أساليب تقديمها، أو من الناحية الشخصية بفتح القطاع البنكي أمام فاعلين، يمكنهم ممارسة المهنة البنكية بحيث لم تعد مزاولتها حكرا على الفاعلين التقليديين أي البنوك والمؤسسات المالية المعروفة.

وإذا كان الاهتمام قد انصب على البنوك الرقمية، ومزودي خدمات الدفع الالكتروني باعتبارهما مظهرا من مظاهر تبني التكنولوجيا في المجال المصرفي وتكريسا للانفتاح على العالم في هذا المجال، فإنّ البنوك الاستثمارية أيضا تمثّل هي الأخرى فاعلا لا يقل أهمية عنها، بالنّظر إلى ما تقوم به من دور لا يستهان به في مجال دفعة عجلة الاستثمار، يستدعي التوقف عنده ومنحه نصيبه من الدراسة والبحث.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاستثمارية، خدمات استثمارية، المجلس النقدي والمصرفي، الاوراق المالية، الترخيص والاعتماد.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

التنظيم القانوني لنشاط مزودي خدمات الدفع

د. بلجودي أحلام
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

التنظيم القانوني لنشاط مزودي خدمات الدفع

د. بلجودي أحلام

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

ملخص:

إن تمكين مزودي خدمات الدفع بتقديم هذه الخدمة المصرفية كان في إطار تحقيق مبدأ الشمول المالي، من خلال تمكين هذه الجهات بسبب قربها من مختلف فئات المجتمع من توسيع مجال استخدام وسائل الدفع وتطويره من خلال السماح لها بابتكار تقنيات حديثة في مجال الدفع لا سيما الالكتروني منه، إلا أن هذا النشاط يحمل في طياته مخاطر جمة تتعلق بالاعتداء على حقوق الزبائن والمساس بسلامة نظام الدفع وموثوقيته وكذا مشروعيته، لذلك فقد تدخل بنك الجزائر من خلال إصداره لمجموعة من النصوص التنظيمية من أجل تأطير نشاط مزودي خدمات الدفع بتحديد إجراءات تأسيس مزودي خدمات الدفع والمتمثلة في الترخيص والاعتماد، بالإضافة إلى تحديد الشروط المتعلقة بممارسة النشاط من خلال فرض مجموعة من الالتزامات على مزودي خدمات الدفع أهمها الالتزام بالإعلام والنزاهة والشفافية وحماية المعطيات الشخصية وكذا تأمين منصات الدفع والحفاظ على السرية....

Summary:

Enabling payment service providers to offer this banking service was part of achieving the principle of financial inclusion. This was accomplished by empowering these entities, due to their proximity to various segments of society, to expand and develop the use of payment methods by allowing them to innovate modern payment technologies, particularly electronic ones. However, this activity carries significant risks related to infringement on customer rights and compromising the security, reliability, and legitimacy of the payment system. Therefore, the Bank of Algeria intervened by issuing a set of regulatory texts to govern the activities of payment service providers. These texts defined the procedures for establishing payment service providers, namely licensing and accreditation, in addition to specifying the conditions for practicing the activity. These conditions included imposing a set of obligations on payment service providers, most importantly the obligation to provide information, maintain integrity and transparency, protect personal data, secure payment platforms, and preserve confidentiality.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الصيرفة الالكترونية في إطار القانون رقم 23-09: قراءة تحليلية في الأحكام والمستجدات

د. شايفة بديعة
جامعة عمار ثليجي - الأغواط

الصيرفة الالكترونية في إطار القانون رقم 23-09: قراءة تحليلية في الأحكام والمستجدات

د. شايفة بديعة

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

ملخص:

شهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولات جذرية مع التطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت الصيرفة الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية في تحديث الخدمات المالية وتسهيل المعاملات البنكية. وقد جاء القانون رقم 23-09، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ليضع الإطار القانوني المنظم لمختلف العمليات المصرفية المستجدة، بما في ذلك الخدمات البنكية عبر الوسائط الإلكترونية. ويهدف هذا الإطار التشريعي إلى تعزيز الشمول المالي، وضمان حماية المستهلك، وتكريس مبادئ الشفافية والرقابة، مع مراعاة المعايير الدولية في الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم المالية.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الالكترونية .المعاملات البنكية ،الوسائط الالكترونية ،القانون رقم 23-09، الخدمات البنكية.

Summary

The banking sector in Algeria has undergone profound transformations with the rapid pace of technological development, making electronic banking one of the fundamental pillars in modernizing financial services and facilitating banking transactions. Law No. 23-09, amending and supplementing Ordinance No. 03-11 on money and credit, was introduced to establish the legal framework governing various emerging banking operations, including banking services through electronic means. This legislative framework aims to enhance financial inclusion, ensure consumer protection, and uphold the principles of transparency and oversight, while adhering to international standards in cybersecurity and combating financial crimes.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

تأطير عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفقا لأحكام القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. كريمة بركات
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

تأطير عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفقا لأحكام القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. كريمة بركات

جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

ملخص:

قامت الجزائر بتبني نظام الصيرفة الإسلامية على غرار العديد من دول العالم، ولعل ما دفعها إلى ذلك هو نجاعة هذا النظام في مواجهة الأزمات المالية. فسعت إلى فتح نوافذ على مستوى البنوك التقليدية، تحتكر تقديم منتجات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

وأصبح النظام المصرفي في الجزائر أكثر تنوعا من خلال تكريس الصيرفة الإسلامية كخيار مالي يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، ليؤطر عمليات الصيرفة الإسلامية ضمن إطار قانوني واضح يهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المعاملات البنكية الإسلامية، وضمان الامتثال للضوابط الشرعية والمصرفية الحديثة.

ومن خلال القانون رقم 23-09 قام المشرع بتعزيز الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث أضفى هذا القانون قوة تشريعية على الأحكام المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي كانت محددة سابقا في النظام رقم20 - 02، مما يعكس التزام السلطات الجزائرية بتطوير وتنظيم هذا القطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

في هذا السياق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأطير الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام القانون 23-09، من خلال تحليل أحكام هذا القانون، والتركيز على إجراءات ممارسة النشاط المصرفي الإسلامي وأدوات الرقابة والإشراف المعتمدة لضمان مطابقة هذه العمليات للضوابط الشرعية والتنظيمية.

وعليه، فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في: ماهي أهم المستجدات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بخصوص تنظيم وتطوير عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

تمويل المؤسسة الاقتصادية بالصيرفة الإسلامية: الفرص والتحديات

أ.د. حمليل نوارة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تمويل المؤسسة الاقتصادية بالصيرفة الإسلامية: الفرص والتحديات

أ.د. حمليل نوارة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعتبر التمويل أهم عقبة تعترض طريق المشاريع الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية باختلاف أنماطها وأحجامها كبيرة كانت، متوسطة، مصغرة أو حتى مؤسسة ناشئة، تحتاج إلى تمويل نشاطها سواءً في مرحلة الانطلاق أو التوسع.

رغم تنوع قنوات التمويل المتاحة حالياً، إلى أن التمويل المصرفي يبقى مقصد وملاذ العديد من أصحاب المشاريع، مما جعل من هذا القطاع يبتكر ويعرض منتوجات مالية تستجيب لمتطلبات السوق ولتطلعات مختلف زبائنها، منها منتجات الصيرفة الإسلامية. يواكب هذه المنتجات المالية الجديدة تأطيراً قانونياً يحدد حقوق والتزامات أطراف العلاقة وذلك للحد من مخاطرها القانونية بشأنها.

جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 لتحديث المنظومة المصرفية الجزائرية وعصرنتها، لمواكبة التحولات المالية العالمية، ولتطوير أدواتها الرقابية وتعزيز حوكمتها. من أهم مستجدات هذا القانون تأطيره للصيرفة الإسلامية، بهدف تنويع المنتوجات المالية المطروحة في السوق المصرفية وجعل الصيرفة الإسلامية تستجيب لتطلعات زبائنها وتلبي الحاجة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية.

تسعى المصارف والشبابيك الإسلامية في الجزائر للتموقع في السوق المصرفية ورفع قدراتها التنافسية بعرض محفظة متنوعة من المنتجات المالية منها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل نذكر منها الإجارة، الاستصناع، المرابحة والسلم، ولكل صيغة منها أنواعها وميزاتها.

من خلال هذه المداخلة عرضنا كل هذه الصيغ وفصلنا في أحكامها وتوقفنا عند آليات التمويل المناسبة لكل نمط من المؤسسات الاقتصادية. كما توصلنا الى نتائج عديدة بعضها قانونية وأخرى اقتصادية، مكنتنا من تقديم توصيات مهمة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

نحو تعميم خدمة الدفع الالكتروني؟ مقاربة قانونية في ضوء مستجدات القانون المقدي والمصرفي

د. ليندة عبد الله
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

نحو تعميم خدمة الدفع الالكتروني؟ مقاربة قانونية في ضوء مستجدات القانون المقدي والمصرفي

د. ليندة عبد الله

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

ملخص:

أدى التقدم التكنولوجي المتسارع والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى التحول نحو رقمنة مختلف القطاعات، على غرار التعليم والعدالة والصحة بهدف تيسير تسييرها من جهة، وتيسير تقديم خدماتها للمواطنين، بما يضمن المرونة والسرعة في أداء الخدمة، والاستجابة الآنية لتغطية الاحتياجات وبنفقات أقل.

يعد قطاع الخدمات البنكية والمالية أحد القطاعات التي مستها هذه التطورات التكنولوجية، فاستفادت منها على الصعيدين. بل وتعد خدمات الدفع والوفاء في المعاملات المالية البنكية خصوصا والمالية عموما أحد نماذج الخدمات التي مستها هذه التطورات التكنولوجية. مكرسا كل الإمكانيات التقنية والتشغيلية، وقبلها القانونية، حتى توفر بيئة متكاملة لهذا النوع من الخدمات .

لقد تجلى هذا التطوير في خدمات الدفع على المستوى المؤسساتي، أين استحدث المشرع بموجب القانون النقدي والمصرفي الحالي نوع جديد من المؤسسات، مهمته تزويد خدمات الدفع الالكتروني. بالإضافة إلى العمل على تعزيز التنوع في وسائل الدفع الالكتروني، على غرار النقود الالكترونية والعملة الرقمية للبنك المركزي. وهي خطوات تشريعية مهمة نحو تطوير وتعزيز خدمات الدفع الالكتروني. يُفترض أن تتوّج بنجاحات عملية فعلية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الدينار الرقمي الجزائري: الدينار في ثوبه الجديد

أ.د. حسان نادية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الدينار الرقمي الجزائري: الدينار في ثوبه الجديد

أ.د. حسان نادية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

من أهم مستجدات القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، تكريسه قانونا لأول مرة الدينار الرقمي الجزائري في مادته 2 فقرة 2. فلأول مرة تتبنى الجزائر للعملة الرقمية Le dinar Algérien digital الى جانب العملة الورقية والعملة المعدنية. من خلال هذه المداخلة سنتسأل ما هو الدينار الرقمي الجزائري أي الدينار في ثوبه الجديد؟ وذلك من خلال مبحثين نخصص الأول لضبط مفهوم الدينار الرقمي. والثاني لتوضيح اختصاص البنك المركزي دون غيره.

إنّ العملة الرقمية عملة يصدرها البنك المركزي في الدولة، وتمثل قيمة نقدية مكافئة للعملة الرسمية فيها، سواء الورقية أو الكتابية، فهي الشبيه الالكتروني للنقود. ويتم تداولها عبر الوسائط الإلكترونية. لكنها شكلاً من أشكال النقود القانونية، تختلف عنها في كونها غير ملموسة وتعتمد على البنية التكنولوجية الرقمية. يصدرها البنك المركزي النقود الإلكترونية في شكل أرقام تسلسلية بحيث أنه لكل ورقة نقدية أو عملة معدنية رقم تسلسلي فريد يمثل مبلغًا من المال. وهي تختلف عن العملة الافتراضية أو المشفرة التي هي ممنوعة في الجزائر طبقا للقانون رقم 25-10 المؤرخ في 24 جويلية 2025، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته التعامل بالعملات المشفرة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

ملاحظات حول تكريس عملية التخصيم بالقانون رقم 23-09

د. ماديو ليلى

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملاحظات حول تكريس عملية التخصيم بالقانون رقم 23-09

د. ماديو ليلى

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر عملية التخصيم تقنية مالية، اقتصادية وقانونية في آن واحد، يتمّ بمقتضاها تحويل حقوق ثابتة بفواتير من مالكها لصالح مؤسسة متخصصة تتكفّل بتحصيلها -بعد الالتزام بوفائها الفوري- مع ضمان الإعسار المؤقت أو الدائم للمدين بها، مقابل أجر، وقد صنّف الفقه هذه العملية ضمن فئة القروض، باعتبارها تتضمّن فكرة التسديد المسبق للحقوق الثابتة بالفواتير مقابل أجر، وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري في نص المادة 2/70 من القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي. لكن، وإن كان المشرع الجزائري قد وفّق في تكييف وتصنيف هذه العملية بتكريسها بالقانون النقدي والمصرفي، يبقى هذا التكريس قاصرا من جانبين:

أوّلا: اقتصر المشرع الجزائري في القانون 23-09 على تكريس العملية دون تعريفها ولا الإحالة بشأنها إلى نصوص أخرى، وذلك رغم سبق تناولها بالتنظيم في القانون التجاري بالمواد من 543 مكرر 14 إلى 543 مكرر 18، تحت عنوان "عقد تحويل الفاتورة"، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية الأحكام المنظمة للعملية باعتبار عدم إلغاء الأحكام الواردة بالقانون التجاري، رغم كونها منتقدة بشدة.

ثانيا: تدخل عملية التخصيم ضمن نشاط البنوك و المؤسسات المالية وفقا لمبدأ الاحتكار المصرفي المنصوص عليه بالمادة 75 من القانون رقم 23-09، في حين أنّه سبق وأن عهد بهذا النشاط -بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-331- إلى شركات ذات طابع خاص، تخضع للتشريع والتنظيم المطبقين على الشركات التجارية، لكن لا يمكنها ممارسة نشاط التخصيم، إلاّ بعد الحصول على التأهيل من الوزير المكلّف بالمالية، وهذا ما يشكل تناقضا مع مبدأ المنع المنصوص عليه بالمادة 82 من القانون 23-09، خاصة في ظلّ عدم النص على مصير المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

Les méthodes d'enregistrement comptable et les règles d'évaluation des opérations en devises au niveau des banques et établissements financiers", selon le règlement n° 25-06 du 24 juillet 2025de la Banque d'Algérie.

Pr. GUENDOUZI BRAHIM

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Les méthodes d'enregistrement comptable et les règles d'évaluation des opérations en devises au niveau des banques et établissements financiers", selon le règlement n° 25-06 du 24 juillet 2025de la Banque d'Algérie

Pr. GUENDOUZI BRAHIM

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Résumé :

La Banque d'Algérie organise le marché des changes dans le cadre de la politique de change arrêtée par le Conseil, et dans le respect des engagements internationaux souscrits par l'Algérie.

Les dispositions du règlement n° 25-06 du 24 juillet 2025 portent sur les :

- Comptes des opérations sur devises ;

- Comptes de régularisation en devises ;

- Comptes de position de change ;

- Comptes de contre-valeur de position de change.

Les comptes des opérations sur devises enregistrent les transactions courantes effectuées en monnaies étrangères, reflétant les échanges économiques réalisés (importations, exportations, prêts, placements, etc.).

Il est question surtout d'une comptabilisation rigoureuse des devises dont l'objectif recherché, est de faciliter la normalisation et la consolidation des états financiers des banques et établissements financiers. Il s'agit également d'adapter le système bancaire et financier au cadre règlementaire du SCF (système comptable et financier) en vigueur en Algérie, qui s'inspire des standards internationaux notamment les IFRS.

Les comptes de régularisation en devises doivent être ouverts par nature d'opération (intérêts courus non échus, commissions à recevoir, charges constatées d'avance, etc.) et par devise. Ces comptes permettent de rattacher les produits et charges à l'exercice comptable auquel ils se rapportent, même si les flux réels interviennent ultérieurement (comme c'est souvent le cas des opérations à terme).

Les comptes de position de change sont destinés à suivre les positions nettes en devises (différence entre avoirs et engagements) des banques pour savoir si elles sont exposées au risque de change. A partir de là, il est possible de déterminer la position de change globale (longue ou courte) et respecter les limites réglementaires.

Les comptes de contre-valeur de position de change valorisent la position de change en monnaie nationale, permettant ainsi de mesurer les écarts de change et leur impact sur les résultats des banques.

En conclusion, ces exigences dans la comptabilisation des opérations en monnaies étrangères visent à améliorer la traçabilité des flux en devises et à renforcer le contrôle de change. Cette conformité réglementaire s'inscrit dans le cadre plus large de la réglementation des changes, qui est sous la supervision de la Banque d'Algérie.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

استقلالية بنك الجزائر في ظل أحكام القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي

أ.د. كايس شريف
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

استقلالية بنك الجزائر في ظل أحكام القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي

أ.د. كايس شريف

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر استقلالية البنوك المركزية ذات أهمية بالغة لما لها من فعالية في رسم السياسة النقدية للدولة بعيدا عن الحسابات السياسية الظرفية للحكومة، خاصة عند اقتراب المواعيد الانتخابية .

في أوروبا، ألزمت معاهدة الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء منح قدر من الاستقلالية لبنوكها المركزية قصد تمكينها من رسم السياسة النقدية بعيدا عن أية تأثيرات سياسية أو حزبية. كما دأب صندوق النقد الدولي على فرض ذلك على الدول التي تلجأ إليه للاقتراض.

يرتبط مبدأ استقلالية البنوك المركزية بمشكل التضخم وعدم التحكم في الأسعار. ففي الدول التي تتوفر فيها هذه الاستقلالية، يكون معدل التضخم فيها ضعيف جدا مقارنة مع الدول التي تنعدم فيها هذه الاستقلالية أو تكون ضعيفة والتي تختلط فيها السياسة المالية بالسياسة النقدية.

تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت تطورات عديدة في هذا المجال منذ إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13، وإنشاء العملة الوطنية (الدينار الجزائري في 10/4/ 1964).

قبل سنة 1990، لم يكن هنالك مجال للحديث عن استقلالية البنك المركزي الجزائري نظرا لطبيعة النظام الإيديولوجي المتبع آنذاك (النظام الاشتراكي، نظام الحزب الواحد، نظام الاقتصاد الإداري المركزي و الاحتكاري)، رغم القيام ببعض الإصلاحات الجزئية سنوات 1971، و 1978، ثم سنة 1986 حيث صدر قانون يتعلق بنظام البنوك و القرض، ثم صدور قانون 10/90 يتعلق بالنقد و القرض في شهر افريل سنة 1990. لقد عدل هذا القانون سنة 2001، ثم ألغي سنة 2003 بصدور أمر رقم 11/03/ الذي عدل عدة مرات منها سنة 2010 وسنة 2017، وتم إلغاؤه في سنة 2023 مع صدور قانون 09/23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي. فهل يتمتع البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) بالاستقلالية في رسم سياسته النقدية؟ سنتناول الموضوع في نقطتين أساسيتين، أولهما تتعلق بتبيان مظاهر وجود الاستقلالية، أما ثانيهما فتتناول القيود الواردة على هذه الاستقلالية .

تبرز مظاهر الاستقلالية في ثلاث نقاط أساسية:

- ❖ الاستقلالية الهيكلية .

- ❖ الاستقلالية العضوية .
- ❖ الاستقلالية الوظيفية .
- ❖ أما القيود الواردة على هذه الاستقلالية، فتتمثل في عدة عناصر قانونية وعملية منها :
- ❖ الطابع النسبي لضمان فكرة العهدة.
- ❖ الطابع الاستشاري لرأي بنك الجزائر فيما يتعلق بالنصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالمجال النقدي والمصرفي، طبقا للمادة 37 .
- ❖ تعديل وزير المالية لمشاريع الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر قبل نشرها.
- ❖ تمويل البنك للعجز المالي وكذا إقراضه للحكومة، طبقا لما تم النص عليه في المواد 48 إلى 54 .
- ❖ استئثار السلطة التنفيذية بتنفيذ سياستها المالية.
- ❖ عدم التحكم في الأسعار ونسبة التضخم في الاقتصاد الوطني، مما يجعل هذه الاستقلالية مجرد شعار.
- ❖ انعدام المحيط الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين بنك الجزائر من أن يتصرف كسلطة نقدية مستقلة.

نستخلص بأن العناصر الميدانية والفعلية تبين بأن الظروف الملائمة لضمان استقلالية بنك الجزائر غير متوفرة، مما يجعلها مضطرة للتعامل مع الجهاز التنفيذي وفقا لمعايير خاصة قصد امتصاص الهزات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المركز القانوني للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) وأثره على فعالية السياسة النقدية في ظل القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

أ.د. أيت وازو زاينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المركز القانوني للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) و أثره على فعالية السياسة النقدية في ظل القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

أ.د. أيت وازوزاينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تناولت هذه المداخلة المركز القانوني للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) وأثره على فعالية حيث أبرزت التطور الذي شهده الإطار القانوني المنظم لبنك الجزائر، خاصة من حيث تعزيز استقلاليته القانونية والمؤسساتية عن السلطة التنفيذية.

حيث بيّن القانون الجديد بوضوح مهام البنك المركزي، وعلى رأسها تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على سلامة النظام النقدي والمصرفي. كما تم التطرق إلى صلاحيات البنك في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة. وأبرزت المداخلة دور القانون 23-09 في تدعيم حوكمة البنك المركزي من خلال ضبط آليات التسيير والرقابة والمساءلة. وأشارت إلى أهمية استقلالية القرار النقدي في الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار المالي. كما ناقشت العلاقة بين البنك المركزي والسلطات العمومية، خاصة فيما يتعلق بتمويل الخزينة العمومية. وخلصت المداخلة إلى أن الإطار القانوني الجديد يشكل خطوة إيجابية نحو تعزيز فعالية السياسة النقدية. غير أن نجاح ذلك يبقى مرهوناً بحسن التطبيق العملي للنصوص القانونية وتوفير بيئة اقتصادية ومؤسساتية ملائمة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مآل الضبط الاقتصادي في المجال المصرفي على ضوء أحكام القانون 23-09

أ.د. أوباية مليكة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مآل الضبط الاقتصادي في المجال المصرفي على ضوء أحكام القانون 23-09

أ.د. أوباية مليكة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعد القطاع المصرفي من أولى القطاعات الاقتصادية التي عرفت التحول نحو أسلوب الضبط الاقتصادي كنموذج جديد للضبط يقوم على تراجع الدور المباشر للدولة من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة، تجسد هذا التحول من خلال استحداث بموجب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض سلطتي ضبط قطاعية هما: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

زودت هاتين السلطتين ببعض مظاهر الاستقلالية العضوية وبآليات ضبط تضمن لها تنظيم وضبط ومراقبة القطاع المصرفي. كما وسع المشرع الجزائري من أسلوب الضبط الاقتصادي إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة كالباقي القطاعات المالية، المواصلات السلكية واللاسلكية، المناجم.... لكنه سرعان ما أبدى رغبته في التراجع عن هذا النموذج والعودة من جديد لأسلوب الدولة المتدخلة مما خلق أزمة سلطات الضبط وهدد أسلوب الضبط الاقتصادي بالزوال تدريجيا.

في إطار تدارك النقائص والثغرات التي برزت في تنظيم وضبط القطاع المصرفي تم اعتماد القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، بغرض الوصول لبناء معالم نظام مصرفي وفقا للمعايير الدولية ويستجيب للظروف الاقتصادية الجزائرية، من هذا المنطلق وفي إطار تحليل المستجدات التي جاء بها هذا القانون في موضوع أسلوب ضبط القطاع المصرفي تم البحث عن مصير أسلوب الضبط الاقتصادي الذي كان معتمدا في القطاع في ظل أزمة سلطات الضبط التراجع الذي سجلته في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ؟

❖ عند تحليل الأحكام التي جاء بها القانون 23-09 يتبين أنها وضعت أجل إدخال إصلاحات جذرية على القطاع المصرفي بما يغزز مسايرته للقواعد العالمية والتي يعتبر إخضاع المتدخلين فيه لمبادئ الضبط الاقتصادي من ركائزها الجوهرية، لذلك استبقى القانون على المجلس النقدي والمصرفي باعتباره السلطة النقدية وعلى اللجنة المصرفية باعتبارها السلطة العقابية زودهما بالعديد من مظاهر الاستقلالية العضوية والوظيفية، مع إدخال بعض التعديلات على تنظيمهما وعلى دورهما تماشيا مع باقي المستجدات التي جاء بها القانون لاسيما من حيث التوسيع من نطاق المتدخلين في القطاع واستحداث أدوات مالية جديدة.

❖ لكنه من جهة أخرى لم يرقى بالمجلس النقدي والمصرفي ولا باللجنة المصرفية للاضطلاع بالاستقلالية العضوية والوظيفية التي تتمتع بها نظرائها في القوانين المقارنة. لان القانون 23-09 على غرار كل القوانين الجزائرية التي نظمت سلطات الضبط استبقى على بعض الآليات والأدوات التي من شانها الإضعاف من الاستقلالية العضوية والوظيفية لهيئتان تجاه السلطة التنفيذية مما أعطى للضبط الاقتصادي في القطاع المصرفي الجزائري مدلولا خاصا.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي في ضبط المهنة المصرفية

د. إقْرشاح فاطمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي في ضبط المهنة المصرفية

د. إقرشاح فاطمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

لقد وسع المشرع الجزائري من صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي في إطار القانون رقم 09/23، وذلك من ضمان عصرنه القطاع المصرفي ، والذي يتجسد من خلال توسيع مجال الترخيص والاعتماد على أن يشمل المتدخلين المستحدثين مؤخرا في المجال المصرفي (مزودي خدمات الدفع، بنوك الاستثمار، البنوك الرقمية....(المحور الأول).

كما تم توسيع مجال تدخل المجلس في ضبط قواعد التسيير لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة والقواعد الاحترازية لضمان الاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات المالية ، (المحور الثاني) .

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مستجدات المركز القانوني للجنة المصرفية في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. صبايحي ربيعة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مستجدات المركز القانوني للجنة المصرفية في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. صبايحي ربيعة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يفرض التنظيم الجديد للنظام البنكي والقطاع المصرفي الجزائري الذي فتح المجال للمبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية دعم الرقابة التي يفرضها البنك المركزي وتكثيف الجهود من أجل حماية فعالة للنظام المصرفي الوطني ووقايته من جرائم الفساد للمالي على غرار جريمتي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تحوّلت في السنوات الأخيرة إلى آفة تهدد الأمن المالي والبنكي خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يساعد عبر تقنياته المتطورة في تمويه العمليات المدّرة للكسب غير المشروع.

تجسدت الجهود أعلاه في إصدار القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي وكرّس الرقابة بالمفهوم الواسع في المجال المصرفي في إطار مناخ أعمال يتجه تدريجياً نحو رقمنة القطاع وهو ما تطلب إصدار هذا القانون لحوكمة القطاع وإيجاد آليات للرقابة في قمّة الصرامة، واستمر هذا القانون في تبنيه الهيئات الرقابية المنشئة في التسعينات بموجب القانون رقم 90-10 والمتمثلة في المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية الذين يعملان جنب إلاّ أنّ دور كل واحد منها في ضبط القطاع البنكي يختلف عن دور الأخر.

البحث في هذه الورقة البحثية ينطوي على تسليط الضوء على جديد المركز القانوني للجنة المصرفية على ضوء أحكام القانون رقم 23-09، وتوضيح ذلك كان من خلال محوين كما يلي:

المحور الأول - مظاهر تميز نظام وطبيعة اللجنة المصرفية:

1. الجمع بين التعددية والكفاءة في تشكيلة اللجنة المصرفية مفتاح لحوكمة قراراتها
2. اجتماع الطابع الإداري والقضائي في تحديد طبيعة اللجنة المصرفية .

المحور الثاني- تعزيز الصلاحيات الرقابية للجنة المصرفية في قانون 23-09:

1. صلاحياتها بوصفها سلطة إدارية مستقلة.
2. صلاحياتها بوصفها سلطة عقابية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

اللجان المصرفية الجديدة في الجزائر على ضوء القانون رقم 23-09 نحو تعزيز الاستقرار المالي وتحديث انظمة الدفع.

د. يعقوبي خالد
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

اللجان المصرفية الجديدة في الجزائر على ضوء القانون رقم 23-09 نحو تعزيز الاستقرار المالي وتحديث انظمة الدفع.

د. يعقوبي خالد

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

ملخص:

في إطار السعي إلى تعزيز آليات المتابعة والرقابة في النظام المصرفي الجزائري، ومواكبةً للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، أقرّ المشرّع القانون 23-09 الذي جاء بإصلاحات جوهرية في مجال البنوك والمؤسسات المالية، من خلال إلغاء الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض واستحداث نموذج جديد لحوكمة القطاع المصرفي.

من أبرز مستجدات هذا القانون إنشاء لجنة الاستقرار المالي، المكلفة بالرقابة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، واللجنة الوطنية للدفع، التي تُعنى بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع وتعزيز الشمول المالي.

وتكمن أهمية الدراسة في تحليل هذه الهيئات الجديدة كأدوات حديثة لضمان الاستقرار المالي وتحديث المعاملات البنكية، ضمن رؤية إصلاحية شاملة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل الإطار القانوني المنظم لهذه اللجان وتقييم أدوارها العملية في ضوء المعايير الدولية والتجارب المقارنة. وتوصلت إلى أن هذه اللجان تمثل خطوة واعدة نحو تنظيم أكثر فعالية للقطاع المصرفي، لكنها مازال تتواجه تحديات مؤسساتية، منها نقص الكفاءات المتخصصة، وغياب التنسيق بين الهيئات الرقابية، إلى جانب الحاجة لتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي.

ومن التوصيات التي اقترحتها الدراسة: ضمان استقلالية هذه اللجان عن التأثيرات السياسية والإدارية. ودعم البنية التحتية الرقمية لتمكين اللجنة الوطنية للدفع من أداء دورها بفعالية. اضافة لتحسين آليات التنسيق بين بنك الجزائر واللجان المستحدثة لضمان التكامل الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الجزائري، لجنة الاستقرار المالي، اللجنة الوطنية للدفع، الشمول المالي، الرقابة الاحترازية، الإصلاح المصرفي، الحوكمة المالية.

Abstract:

In an effort to strengthen monitoring and oversight mechanisms in the Algerian banking system, and to keep pace with economic and technological transformations, the legislature enacted Law 23-09, which introduced fundamental reforms in the field of banks and financial institutions. This reform repealed Order

03/11 on money and credit and introduced a new model for banking sector governance. Among the most notable innovations in this law are the establishment of the Financial Stability Committee, tasked with macro prudential oversight and crisis management, and the National Payment Committee, tasked with preparing the national strategy for developing payment methods and promoting financial inclusion.

The importance of the study lies in its analysis of these new bodies as modern tools for ensuring financial stability and modernizing banking transactions, within a comprehensive reform vision.

The study relied on a descriptive analytical approach, analyzing the legal framework governing these committees and evaluating their practical roles in light of international standards and comparative experiences. The study concluded that these committees represent a promising step toward more effective regulation of the banking sector. However, they still face institutional challenges, including a lack of specialized competencies and a lack of coordination between regulatory bodies, along with the need to strengthen the legislative and regulatory framework.

The study's recommendations include: ensuring the independence of these committees from political and administrative influences.

Supporting the digital infrastructure to enable the National Payment Committee to perform its role effectively. Additionally, improving coordination mechanisms between the Bank of Algeria and the newly established committees to ensure functional integration.

Keywords: Algerian banking system, Financial Stability Committee, National Payment Committee, Financial Inclusion, Prudential Supervision, Banking Reform, Financial.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

اللجنة الوطنية للدفع كآلية مستحدثة لعصرنة ورقمنة النظام المالي الجزائري

أ.د فتحي وردية - ط.د معاشو شمس الدين
جامعة مولود معمري - تيزي وزو - جامعة مولود معمري - تيزي وزو

اللجنة الوطنية للدفع كآلية مستحدثة لعصرنة ورقمنة النظام المالي الجز ائري

أ.د فتحي وردية - ط.د معاشو شمس الدين

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

استجابة للتحولات والتطورات التكنولوجية العالمية التي مست النظام المالي لجميع الدول، وفي اطار الجهود المبذولة من الدولة لتعزيز الاطار القانوني والمؤسساتي للنظام المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتنفيذا لالتزاماتها الدولية، أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 23-09، الذي جمل في طياته العديد من المستجدات وأبرزها استحداث لجان متخصصة هدفها الارتقاء بالنظام المصرفي الجزائري ومنها اللجنة الوطنية للدفع التي تتجلى مهمتها الأساسية في وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية والوصول إلى تحديث وسائل الدفع وتعزيز الشمول المالي والرقمنة.

وعليه تم التساؤل في إطار ابراز مستجدات القانون رقم 23-09 عن مدى مساهمة هذه اللجنة في رقمنة النظام المصرفي الجزائري؟

سيتم التطرق على ضوء هذه الإشكالية إلى النظام القانوني لهذه اللجنة ثم دورها في رقمنة النظام المصرفي الجزائري مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوروبية والعربية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

استحداث لجنة الاستقرار المالي في إطار القانون رقم 23-09

د. أيت ساحد كهينة - د. مواسي العلجة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو - جامعة مولود معمري - تيزي وزو

استحداث لجنة الاستقرار المالي في إطار القانون رقم 23-09

د. أيت ساحد كهينة - د. مواسي العلجة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو - جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

عمد المشرع الجزائري إلى تطوير أنظمة الرقابة في المجال المصرفي، بما يتكيف مع التطورات الحاصلة في النظام المالي والمصرفي، فأسند هذه المهمة لكل من المجلس النقدي والمصرفي، واللجنة المصرفية، إلا أنه تعزيزا لهذه الرقابة استحدث المشرع الجزائري هيئة جديدة تسمى لجنة الاستقرار المالي بموجب المادة 157 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، من أجل مواجهة المخاطر النظامية ومعالجة واحتواء نقاط الضعف التي يمكن أن تهدد صمود النظام المالي.

وانطلاقا من هذه المعطيات، حاولنا البحث في هذه المداخلة عن كيفية تنظيم المشرع الجزائري لهذه اللجنة؟. والاجابة على هذه الإشكالية كان بالتطرق إلى تشكيلة لجنة الاستقرار المالي، وسير أعمالها ومداولاتها، وتحديد طبيعتها القانونية، بالإضافة على تحديد المهام الموكلة لها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الدور الرقابي للجنة المصرفية على النشاط المصرفي في ظل القانون 23-09

د. بريق رحمة
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس

الدور الرقابي للجنة المصرفية على النشاط المصرفي في ظل القانون 23-09

د. بريق رحمة

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس

ملخص:

من بين الآثار المترتّبة عن الانفتاح الاقتصادي الذّي عرفته الجزائر أواخر الثّمانينات وأوائل التّسعينات من القرن العشرين على القطاع المصرفي، وفي إطار التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة الوطنية والأجنبية، وتدعيما للرقابة التي يفرضها البنك المركزي، عمل المشرع الجزائري على إرساء ترسانة من النصوص القانونية لفرض رقابة صارمة على هذا القطاع باعتباره عصب الحياة الاقتصادية، واستحدث شكلا جديدا للضبط بموجب القانون 90-10، يعمل على حفظ ودرء البنوك والمؤسسات المالية من الوقوع في مصاعب مالية ذات أثر سلبي على القطاع المصرفي ككلّ وهي اللّجنة المصرفيّة، هذه الأخيرة تمارس مهامها جنبا إلى جنب مع كلّ من المجلس النّقدي والمصرفي بوصفه هو الآخر سلطة ضبط قطاعية وكذا مع بنك الجزائر، حيث اعتبرت هذه اللّجنة من قبل بعض الدّراسات امتدادا للجنة رقابة العمليّات المصرفيّة التّي أنشأها المشرّع الجزائري بموجب القانون 86-12 إلّا أنّها في حقيقة الأمر لا تعدّ كذلك بل هي الجهة التي حلّت محل هذه الأخيرة في ضبط هذا القطاع نظرا لاختلافها معها في التّشكيلة والصلاحيّات والطّبيعة القانونية.

وعليه فإنّ دراسة اللّجنة المصرفية تقتضي البحث في ماهيتها كإحدى سلطات الضّبط القطاعية في الجزائر ومن ثمّ بيان الدّور الذّي تلعبه هذه السّلطة في ضبط ومراقبة المنافسة البنكية في الجزائر، و ذلك على ضوء مختلف النّصوص القانونيّة التّي تعاقبت على حكمها وتنظيمها.

الكلمات المفتاحية: اللجنة المصرفية، ، العمليات المصرفية، سلطات الضبط القطاعية.

Abstract

Among the consequences of the economic liberalization that Algeria experienced in the late 1980s and early 1990s on the banking sector, and within the framework of the new organization of the Algerian banking system that opened the door to national and foreign private initiative, and in order to strengthen the oversight imposed by the Central Bank, the Algerian legislator worked to establish a set of legal texts to impose strict control over this sector, considering it the lifeblood of the economy. A new regulatory body was created under Law 90-10, which aims to protect banks and financial institutions from falling into financial difficulties that would negatively affect the banking sector as a whole. This body is the Banking Commission, which carries out its duties alongside the Monetary and Banking

Council, which is also a sectoral regulatory authority, as well as the Bank of Algeria. While some studies have considered this commission an extension of the Banking Operations Supervision Committee established by the Algerian legislator under Law 86-12, it is in fact not an extension but rather the body that replaced the latter in regulating this sector. This is due to its differences in composition, powers, and legal nature.

Therefore, studying the Banking Commission requires examining the role this authority plays in regulating and monitoring banking competition in Algeria, in light of the various legal texts that have governed and regulated it.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الرقابة المصرفية بين الجزاء الإداري والجزاء الجنائي: قراءة في مستجدات القانون رقم 23-09

د. أيت مولود سامية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الرقابة المصرفية بين الجزاء الإداري والجزاء الجنائي: قراءة في مستجدات القانون رقم 23-09

د. أيت مولود سامية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

أفرزت التحولات العميقة التي عرفها النشاط المصرفي وتزايد المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية ولاقتصادية توجها تشريعيا حديثا يقوم على تنويع آليات القمع وعدم الاكتفاء بالجزاء الجنائي التقليدي، وهو ما تجلى بوضوح بتكريس ازدواجية السلطة القمعية في مجال النقدي المصرفي. إذ لو يعد القاضي الجزائي الجهة الوحيدة المختصة في قمع المخالفات المصرفية، بل أصبح يشاركه في ذلك جهاز إداري متخصص يتمثل في اللجنة المصرفية، التي خوّل لها المشرع سلطات واسعة ذات طابع إداري ومهني.

يهدف هذا التوجه إلى تعزيز حماية النظام المصرفي وضمان استقراره، من خلال تدخل سريع وفعال قادر على مواجهة الانتهاكات التقنية التي قد تعجز الآليات الجزائية التقليدية عن احتوائها في الوقت المناسب.

غير أن تقاسم السلطة القمعية، وإن كان يحقق من حيث المبدأ متطلبات الفعالية والردع، إلا أنه يثير في المقابل إشكالات قانونية دقيقة تتعلق بحدود الاختصاص، وطبيعة الجزاءات، واحترام الضمانات الأساسية للمتعاملين المصرفيين، وعلى رأسها مبدأ عدم المعاقبة عن الفعل الواحد مرتين وحقوق الدفاع. وتأكيد القانون رقم 23-09 المتعلق بالنقدي والمصرفي هذا التوجه من خلال إعادة تنظيم ازدواجية السلطة القمعية يثير تساؤل حول مدى توفقه في تكريس هذه الازدواجية كآلية ردع فعالة تحقيق توازن حقيقي بين متطلبات حماية النظام المصرفي وضمانات المحاكمة العادلة، دون أن تتحول إلى ازدواجية عقابية تمس بالمبادئ الدستورية وضمانات الخاضعين للرقابة المصرفية؟

الكلمات المفتاحية: ازدواجية السلطة القمعية، المخالفات المصرفية، اللجنة المصرفية، القاضي الجزائي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مستجدات رقابة القاضي الإداري على قرارات هيئات القطاع المصرفي في الجزائر

أ.د. بوفراش صفيان

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مستجدات رقابة القاضي الإداري على قرارات هيئات القطاع المصرفي في الجزائر

أ.د. بوفراش صفيان

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعتبر الطعن في قرارات هيئات القطاع المصرفي الغير المشروعة من الأمور التي ستساهم كثيرا في تحسين أدائها وفعالية تدخلها في المجال الإقتصادي والمصرفي من جهة وحماية حقوق المتعاملين من جهة أخرى.

عمد المؤسس الدستوري الجزائري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، والمشرع الجزائري من خلال تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2022، إلى تعزيز مبدأ التقاضي على درجتين أي الطعن بالإستئناف والطعن بالنقض ضد الإحكام والقرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية، بحيث نجد أن المشرع الجزائري سار على نفس النهج فيما يخص تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ،إلا أنه أخل بطريق الطعن بالنقض.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

خصوصية المتابعة الجزائية في الجرائم المتعلقة بالنشاط المصرفي

د. حنيدر منال
جامعة لونيسي علي – البليدة2

خصوصية المتابعة الجزائية في الجرائم المتعلقة بالنشاط المصرفي

د. حنيدر منال

جامعة لونيسي علي – البليدة2

ملخص:

تتميز الجرائم المصرفية بجملة من المميزات مما جعلها ذات خصوصية بالمقارنة مع الكثير من الجرائم التي يشهدها القطاع العام والخاص. هذا التميز مستمد من كونها جرائم معقدة يصعب إثباتها، كما أنها متعددة المخاطر لاسيما على الاقتصاد الوطني من جهة، وسمعة البلد في المجال المصرفي الذي يعد بمثابة عصب التنمية ومناخ مهم للاستثمار بنوعيه الداخلي والأجنبي من جهة ثانية.

الحقيقة أن خصوصية جرائم الصرف نظرا لتعدد أبعادها وانعكاساتها على الصعيدين الداخلي والدولي، يطرح الإشكالية التالية: ماهية انعكاسات خصوصية جرائم الصرف على مستوى إجراءات المتابعة المقررة بشأنها؟ لاشك أن تلك الخصوصية يترتب عنها في المقابل تفريد إجراءات المتابعة الجزائية بشأنها، سواء على الصعيد الإجرائي والموضوعي (أولا)؛ أو على مستوى التحديات التي تعترض متابعتها على الصعيدين الداخلي والدولي (ثانيا).

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وتماشيا مع التقسيم المعتمد للدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-إقرار قوانين خاصة تقر بمسؤولية المؤسسات المالية كونها أشخاص اعتبارية، الأمر الذي يدعم القواعد العامة المقررة في قانون العقوبات في هذا الشأن، أي لم يبقى القانون الجنائي التقليدي هو الوحيد الذي يقر بمسؤولية البنوك جزائيا، وإنما مساءلة ممثليهم وفقا لشروط وعملا بالأحكام الخاصة المعدة لذلك، وهو ما يحقق نجاعة في المتابعة الجزائية.

-لما كانت جرائم الصرف ذات خصوصية، ترتب عنه بالضرورة تخصيص هيئات قضائية متخصصة للفصل دون سواها في مثل تلك الجرائم. مثل الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تلعب دورا مهما في البحث والتحري عن تلك الجرائم، بالإضافة إلى الأقطاب الجزائية المتخصصة في الجرائم الاقتصادية والمالية وهو ما يضمن كفاءة التحقيق ونجاعته في مثل تلك الجرائم المتشعبة الأبعاد والمتعددة المخاطر.

-خصوصية جرائم الصرف فرض حتمية تطوير التشريعات الخاصة حتى تكون أكثر ملاءمة مع تلك الخصوصية بالمقارنة مع القواعد العامة، ومن جهة أخرى تتطلب المتابعة المثلى لتلك الجرائم توحيد الجهود الدولية، وإقرار بدائل للمتابعة كنظام الصلح مثلا قصد بلوغ المقاصد الحقيقية من ذلك.

هذا وقد أكدت الدراسة في الأخير على أن جرائم الصرف تعتريها العديد من التحديات لاسيما صعوبة الإثبات نظرا لتعقيد المعاملات المصرفية بالمقارنة مع الجرائم العادية. كما أن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود في مجال الصرف تطرح قضية الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام بدرجة أكثر تعقيد.

كما أن الدراسة تؤكد بأن خصوصية الإجراءات والمتابعة بالنسبة لجرائم الصرف تبقى دوما في إطار الشرعية الجزائية ضمانا للحقوق والحريات من جهة، وحماية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الاحكام الجزائية لانتهاك السر المصرفي وحماية المعطيات البنكية

أ.د. حابت أمال

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الاحكام الجزائية لانتهاك السر المصرفي وحماية المعطيات البنكية

أ.د. حابت أمال

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعد السر المصرفي اساس العلاقة بين البنك والعميل ، فتكريس هذا الالتزام وتعزيز حمايته في القانون الجديد يعكس مدى اهتمام المشرع الجزائري بحقوق المودعين والمستثمرين ،وللحفاظ على هذه الثقة قام المشرع بتجريم افشائه وفرض عقوبات جزائية صارمة على هذا الافشاء، وعليه نتساءل في هذا الموضوع :إلى اي مدى استطاع القانون 23-09 تحقيق حماية جزائية فعالة للسر المصرفي وحماية المعطيات البنكية، وهل وفر توازنا كافيا بين الالتزام بالسر ومقتضيات الرقابة ومتطلبات مكافحة الجريمة المالية؟

وسنعالج هذه الاشكالية من خلال المحورين التاليين:

- تكييف جريمة الافشاء واركانها.

-نطاق الافشاء المباح والعقوبات المقررة للافشاء

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

البنوك الذكية ومعالم التحول الرقمي في الجزائر

د. أيت يوسف صبرينة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البنوك الذكية ومعالم التحول الرقمي في الجزائر

د. أيت يوسف صبرينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يشهد العالم اليوم تحولات رقمية متسارعة تمس مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع البنكي الذي أصبح مطالبًا بمواكبة التطور التكنولوجي وتبنّي نماذج جديدة للخدمات المالية على غرار البنوك الذكية. ويُعد التحول الرقمي في الجزائر رهانًا اقتصاديًا واستراتيجيًا تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال تحديث البنية التحتية المالية، وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. وتبرز البنوك الذكية كخطوة متقدمة في هذا المسار، بالنظر إلى قدرتها على تقديم خدمات سريعة، آمنة، وفعالة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين.

وتسعى هذه المداخلة إلى دراسة الإطار المفاهيمي للبنوك الذكية، وتحليل مدى جاهزية القطاع البنكي الجزائري للتحول نحو النماذج الذكية، مع عرض التحديات والفرص المتاحة. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدنا منهجًا وصفيًا تحليليًا قائمًا على تحليل النصوص القانونية والممارسات البنكية والمعايير الدولية ذات الصلة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

النظام القانوني لمكاتب الصرف: دراسة على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ونظام بنك الجزائر رقم 23-01

أ.د. لعمامري عصاد - د. بوخرس بلعيد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

النظام القانوني لمكاتب الصرف: دراسة على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ونظام بنك الجزائر رقم 23-01

أ.د. لعمامري عصاد - د. بوخرس بلعيد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يؤدي النشاط المصرفي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية لما يوفره من رؤوس أموال ضرورية لتنشيط عجلة الاقتصاد. ونظرا للمكانة التي يحتلها هذا النشاط في الحياة الاقتصادية سعى المشرع الجزائري إلى ضبط الإطار القانوني لاستغلاله وممارسته في الجزائر بسن مجموعة من القوانين، ليكون آخرها القانون رقم 23-09 الذي من خلاله حاول مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية الحاصلة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.

من بين الأهداف التي جاء بها هذا القانون الجديد هو إصلاح نظام الصرف من خلال السماح لأول مرة بإنشاء مكاتب الصرف، سعيا نحو توحيد سعر الصرف، والقضاء على السوق السوداء.

غير أنّ إنشاء هذه المكاتب مرهون بتحقيق مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية الإجرائية، واستيفاء جملة من الإجراءات نص عليها المشرع الجزائري من خلال بعض مواد القانون رقم 23-09 ونظام بنك الجزائر رقم 23-01.

إنّ أهمية النشاط والعمليات التي تقوم بها هذه المكاتب بالنسبة للاقتصاد الوطني هي السبب الرئيس الذي دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نبحث في كيفية تنظيم المشرع الجزائري لهذه المكاتب، أين سيتم البحث أولا عن مفهوم هذه المكاتب كجهاز مستحدث في المنظومة المصرفية، ثم إبراز الشروط الموضوعية والشكلية الإجرائية لإنشاءها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

شروط تأسيس واعتماد البنوك الرقمية في ضوء القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

ط.د. اقلولي فيصل

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

شروط تأسيس واعتماد البنوك الرقمية في ضوء القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

ط.د. اقلولي فيصل

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

استحدث القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 البنوك الرقمية التي تعتبر التحول الرقمي الأبرز في القطاع المصرفي، لأنها بنوك تمارس نشاطها حصرا في البيئة الرقمية فهي لا وجود مادي لها. تخضع ممارسة هذه البنوك لنشاطها لإجراءات خاصة نص عليها النظام رقم 24-04، وتتمثل في ضرورة الحصول على الترخيص من المجلس النقدي والمصرفي، من ثم الحصول على الاعتماد من محافظ بنك الجزائر. لذا سينصب الاهتمام من خلال هذه الورقة البحثية على دراسة هاذين الإجراءين اللازمين لممارسة نشاط البنك الرقمي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

انعكاسات التحول الرقمي على النظام المصرفي: اعتماد الدينار الرقمي الجزائري

د. بن سالم أحمد عبد الرحمان - د. عريشة فاروق
المركز الجامعي إليزي

انعكاسات التحول الرقمي على النظام المصرفي: اعتماد الدينار الرقمي الجزائري

د. بن سالم أحمد عبد الرحمان - د. عريشة فاروق

المركز الجامعي ايليزي

ملخص:

يشهد العالم في العقود الأخيرة طفرة غير مسبوقة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبح التحول الرقمي ركيزة أساسية لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والمصرفي على حد سواء، فقد أفرزت لابتكارات الرقمية، لاسيما في مجال الدفع لإلكتروني والعملات الرقمية، تحولات عميقة مست البنية التقليدية للنظام المالي، ودفعت الدول إلى التفكير في بدائل أكثر حداثة ومرونة تواكب التطورات التكنولوجية وتستجيب لمتطلبات الشمول المالي والأمن الاقتصادي.

وفي هذا السياق، برزت مبادرة اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كخيار استراتيجي تتبناه العديد من الدول من أجل تعزيز سيادة عملاتها الوطنية، وضمان سرعة وشفافية المعاملات المالية، والتقليل من التكاليف

المرتبطة بالدفع النقدي، وتندرج تجربة الدينار الرقمي الجزائري ضمن هذا التوجه العالمي، باعتبارها خطوة نحو تحديث النظام المصرفي الوطني، وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن مساهمتها في مكافحة السوق الموازية وتوسيع قاعدة التعاملات الرسمية.

إن دراسة انعكاسات هذا التحول الرقمي على النظام المصرفي الجزائري يكتسي أهمية بالغة،لكونها تفتح المجال أمام نقاش أكاديمي عميق ولمدى جاهزية الإطار التشريعي والبنية التحتية التكنولوجية والمؤسسات المالية لمواكبة هذه الخطوة، فضلًا عن استشراف تحدياتها وفرصها في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

يُعدّ القانون رقم 23-09 الإطار التشريعي المنظم لعمل بنك الجزائر وإدارته، من خلال تحديد صلاحياته ومهامه الأساسية، وقد أسند هذا القانون للبنك مهمة إنشاء العملة الرقمية الوطنية في شكل الدينار الجزائري الرقمي، وإدارتها وتسييرها باعتبارها لسلطة النقدية الوحيدة المخوَّل لها قانونًا مباشرة هذه المهمة، باعتبارها من صميم اختصاصاته الجوهرية التي لا ينازعه فيها أحد.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الرقمنة، الدينار الرقمي، البلوكتشين، اقتصاد الرقم، العملة الرقمية المركزية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الصيرفة الإسلامية من منظور القانون النقدي والمصرفي 23-09

د. براهيمي صفيان
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الصيرفة الإسلامية من منظور القانون النقدي والمصرفي 23-09

د. براهيمي صفيان

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر، برزت الحاجة الملحة إلى تطوير المنظومة المصرفية كونها العمود الفقري لأي اقتصاد متطور، وذلك تماشيا مع متطلبات التنمية وتعزيز الاستقرار المالي. هذا ما أبرز الحاجة إلى البحث عن بديل للمعاملات المالية التقليدية، حيث سعت الدولة من خلال المنظومة المصرفية إلى إدراج عمليات مصرفية ومالية جديدة. وفي هذا الشأن، جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 لينص على المعاملات المصرفية ذات الطابع الإسلامي من حيث نصه على مفهوم الصيرفة الإسلامية من خلال منح فرصة لإنشاء الشبابيك الإسلامية ولاحقا البنوك الإسلامية. وقد صاحب هذا النص التشريعي إصدار نص تنظيمي وتعليمات من قبل بنك الجزائر تنص على كيفية إنشاء تلك الشبابيك وطريقة عملها. وهو ما تجسد من الناحية العملية من خلال إنشاء العديد من الشبابيك الإسلامية فمثلا على مستوى البنك الوطني الجزائري تم إنشاء 108 شباك إسلامي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المرابحة للآمر بالشراء كعملية مصرفية مستجدة في القانون الجزائري

د. ميلود بن حوحو
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المرابحة للآمر بالشراء كعملية مصرفية مستجدة في القانون الجزائري

د. ميلود بن حوحو

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

لقد نجحت البنوك الإسلامية في تعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي بوجه عام؛ والمصرفي على وجه الخصوص. ولذا آمن بفعاليتها ملايين الناس من المسلمين وغيرهم كمنهج سليم في استثمار الأموال؛ وهو ما أسكت الأصوات التي كثيرا ما اتهمت النظام الاقتصادي في الإسلام بعدم القدرة على مواكبة العصرنة.

ولا شك أن هذا النجاح كان أحد الأسباب الرئيسية وراء تبني المشرع الجزائري لأحكام جديدة تنظم ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية، والتي بالرغم من تعدد صيغها إلا أن المرابحة للآمر بالشراء ظلت هي الأكثر انتشارا لانخفاض درجة المخاطرة فيها من جهة، ولقدرتها على اكتساح كل مجالات النشاط الاقتصادي من صناعة وزراعة وتجارة من جهة أخرى. وهي العملية التي نتطرق لأحكامها من خلال هذه المداخلة.

الكلمات المفتاحية: المرابحة، المرابحة للآمر بالشراء، الصيرفة الإسلامية، القانون النقدي والمصرفي.

Summary

Islamic banks have succeeded in strengthening their position in the economic system and the banking system in particular. Therefore, millions of Muslims and Non-Muslims believed in its effectiveness as a sound method for investing money, which silenced the voices that often accused the economic system in Islam of not being able to keep pace with modernity.

There is no doubt that this success was one of the main reasons behind the Algerian legislator adopting new provisions regulating the practice of Islamic banking operations. Despite the multiplicity of operations, Murabaha for the person ordering the purchase remained the most widespread due to its low degree of risk on the one hand, and its ability to sweep all areas of economic activity, including industry, agriculture, and trade, on the other hand. This is the process whose provisions we will discuss through this intervention.

Keywords: Murabaha, Murabaha for the person ordering the purchase, Islamic banking, monetary and banking law.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

اللجان المستحدثة في القانون النقدي والمصرفي 23-09: بين التنظيم الحديث وضمان استقرار النظام المصرفي

د. زياد محمد أنيس

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

اللجان المستحدثة في القانون النقدي والمصرفي 23-09: بين التنظيم الحديث وضمان استقرار النظام المصرفي

د. زياد محمد أنيس

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

جاء القانون رقم 09-23 المتضمن القانون بالنقدي والمصرفي كجزء من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، بهدف تعزيز استقرار النظام المالي وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي، ومن أبرز ما جاء به هذا القانون استحداث لجان جديدة ذات طابع تنظيمي واستشاري، تمثل نقلة نوعية في بنية الرقابة والإشراف على المنظومة المصرفية.

أهم هذه اللجان هي لجنة الاستقرار المالي التي تعنى بالمراقبة الاحترازية الكلية، وتعمل على تحليل المخاطر النظامية والتدخل المبكر للحفاظ على سلامة القطاع المالي، واللجنة الوطنية للدفع التي تهدف إلى تطوير وسائل الدفع الحديثة وتعزيز الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

إن استحداث هذه اللجان يعكس توجهاً إصلاحياً استباقياً من السلطات النقدية، لمواكبة التحولات العالمية في مجالات الرقابة المصرفية والابتكار المالي، وضمان توازن المنظومة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية، كما يشكل خطوة أساسية نحو تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات المالية وتعزيز استقلالية بنك الجزائر في أداء مهامه الرقابية.

الكلمات المفتاحية: لجنة الاستقرار المالي، اللجنة الوطنية للدفع، النظام النقدي والمصرفي.

Abstract

Law No. 09-23, the Monetary and Banking Law, was enacted as part of Algeria's economic and financial reforms. Its aim was to strengthen the stability of the financial system and consolidate the principles of governance and transparency in the banking sector. Among its most significant provisions was the creation of new regulatory and advisory committees, representing a qualitative leap in the structure of oversight and supervision of the banking system.

The most important of these committees is the Financial Stability Committee, which is responsible for macroprudential oversight, analyzing systemic risks, and intervening early to maintain the integrity of the financial sector. Another key committee is the National Payment Committee, which aims to develop modern payment methods, promote financial inclusion, and facilitate the transition to a digital economy.

The establishment of these committees reflects a proactive reform approach by the monetary authorities to keep pace with global developments in banking supervision and financial innovation, and to ensure the stability of the monetary system in the face of economic crises. It also constitutes a fundamental step towards improving coordination among various financial institutions and strengthening the independence of the Bank of Algeria in carrying out its supervisory duties.

Keywords: Financial Stability Committee, National Payments Committee, Monetary and Banking System.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

تحديث البنية التحتية للمدفوعات في الجزائر: تحليل دور اللجنة الوطنية للدفع أنموذجا

ط.د. بن سعدة محمد – د. عربي عودة فلة
جامعة ابراهيم سلطان شيبوط – الجزائر 3

تحديث البنية التحتية للمدفوعات في الجزائر: تحليل دور اللجنة الوطنية للدفع أنموذجا

ط.د. بن سعدة محمد – د. عربي عودة فلة

جامعة ابراهيم سلطان شيبوط – الجزائر 3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اللجنة الوطنية للدفع المستحدثة بموجب القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 في الجزائر، باعتبارها خطوة استراتيجية نحو تحديث البنية التحتية للمدفوعات وتعزيز التحول الرقمي المالي. تنطلق الدراسة من أهمية تطوير نظم الدفع كأداة لتقليص الاقتصاد النقدي، وتحقيق الشمول المالي، وتحسين كفاءة المعاملات المالية. وتُقارن التجربة الجزائرية بنموذج المجلس القومي للمدفوعات في مصر، الذي يُعد من أبرز التجارب العربية في هذا المجال، من حيث الإطار القانوني، الهيكل التنظيمي، والسلطات التنفيذية.

تتناول الدراسة الإشكالات المرتبطة بضعف التنسيق بين الفاعلين الماليين، محدودية السلطة التنفيذية للجنة الجزائرية، وغياب التكامل بين الاستراتيجية الوطنية للدفع والسياسات الاقتصادية العامة. كما تسلط الضوء على نقاط القوة في التجربة المصرية، مثل الدعم السياسي العالي، والقرارات الملزمة، والتكامل مع رؤية الدولة.

من خلال تحليل مقارن، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتطوير اللجنة الوطنية للدفع، تشمل تعزيز سلطتها، توسيع عضويتها لتشمل القطاع الخاص، وربطها بالتحول الرقمي الوطني. تعتمد الدراسة على مناهج تحليلية ومقارنة ونظرية الحوكمة، ونظرية النظم، ونظرية التغيير المؤسسي، لتفكيك عناصر القوة والضعف في كلا النموذجين.

وتخلص الدراسة إلى أن تحديث البنية التحتية للمدفوعات في الجزائر يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا، وتنسيقًا متعدد الأطراف، ورؤية استراتيجية شاملة، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: اللجنة الوطنية للدفع، القانون 23-09، المدفوعات الرقمية، التجربة المصرية، الشمول المالي.

Abstract:

This study aims to analyze Algeria's newly established National Payment Committee under Law No. 23-09, as a strategic step toward modernizing the country's payment infrastructure and promoting digital financial transformation. The research highlights the importance of developing payment systems to reduce cash dependency, enhance financial inclusion, and improve transaction efficiency. It compares Algeria's approach with Egypt's National Payments Council, a leading regional model known for its strong legal framework, executive authority, and integration with national development strategies.

The study explores challenges facing Algeria's committee, including limited coordination among financial actors, lack of executive power, and weak integration with broader economic policies. It contrasts these with Egypt's strengths, such as high-level political support, binding decisions, and alignment with national digital transformation goals.

Using comparative and analytical methodologies, and drawing on governance theory, systems theory, and institutional change theory, the study identifies key strengths and weaknesses in both models. It proposes practical recommendations for Algeria, including empowering the committee, expanding its membership to include private sector actors, and embedding it within a national digital strategy.

Ultimately, the study concludes that modernizing Algeria's payment infrastructure requires deep institutional reform, multi-stakeholder coordination, and a comprehensive strategic vision to achieve the desired economic and social outcomes.

Keywords: National Payment Committee, Law 23-09, Digital Payments, Egyptian Experience, Financial Inclusion

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

دور الموثق في مرافقة البنوك والمؤسسات المالية في عمليات الاستثمار عن طريق التمويل والقروض

أ. كلاص مليكة زوجة أيت بشير

موثقة بعزازقة، مجلس قضاء تيزي وزو

دور الموثق في مر افقة البنوك والمؤسسات المالية في عمليات الاستثمار عن طريق التمويل والقروض

أ. كلاص مليكة زوجة أيت بشير

موثقة بعزازقة، مجلس قضاء تيزي وزو

ملخص:

يقول الحق عز و جل في كتابه العزيز: " {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۖ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ".

فمن خلال معاني الآية الكريمة نلاحظ الأهمية البالغة التي أعطاه الله سبحانه وتعالى لوظيفة ودور كاتب العدل ألا وهو الموثق في أيامنا هذه في تأمين المعاملات واستقرارها وحفظ حقوق الأطراف، إذ يمتد هذا الدور ليشمل المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الاعتبارين من جمعيات وهيئات وشركات ومؤسسات مختلفة سواء على الصعيد المدني أو الصعيد التجاري. ولما كانت القوة الاقتصادية لأي بلد تقاسم بمدى قوة عملته ومدى عصرنة وفعالية نظامه النقدي و المصرفي، فإن دور الموثق في مواكبة ومرافقة عمليات المؤسسات المالية والمصرفية أصبح أكثر أهمية خاصة من أجل مواكبة الرقمنة والعصرنة والسعي لمكافحة الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن الموثق باعتباره ضابطا عموميا و قاضي إرادة و محصلا ممتازا للجباية من خلال مختلف العقود التي يحررها ملزم ببذل عناية الرجل الحريص في مراقبة مختلف العمليات والتحقق من جميع المعطيات وكذا الإخطار بالشبهة في حالة الشك. فانطلاقا من الوكالات البسيطة التي يحررها الموثق للأفراد من أجل فتح حسابات أو غلقها أو تسييرها، ووصولا الى تأسيس الشركات التجارية أو تعديلها أو حلها ومرورا بعمليات اقتناء عقارات ومنقولات وبيعها وكذا تأجيرها أو رهنها، يبقى هذا الأخير همزة وصل بين المتعاملين والمؤسسات المالية. وعليه فانه معني بكل قانون أو تنظيم أو مذكرة من شأنها أن تسن في المجال النقدي و المصرفي حيث يلتزم الموثق بالاطلاع و الإلمام بجميع بنود ونصوص القوانين السارية المفعول في هذا المجال و تطبيقها بصرامة،

فقانون 23-09 كغيره من القوانين يحمل في طياته جملة من القواعد القانونية الآمرة والناهية والتي من شأنها أن تكون ركائز أساسية للمعاملات التوثيقية التي يقوم بها الموثق لفائدة المتعاملين بصفة خاصة والمؤسسات المالية بصفة عامة، وقد تزامن صدور هذا القانون مع قانون رقم 23-01 الصادر في 7 فبراير 2023 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

فبعد تصنيف الجزائر من طرف مجموعة العمل المالي الدولي GAFI في القائمة الرمادية لجأت السلطات الجزائرية على رأسها وزارة المالية و بنك الجزائر ووزارة العدل إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية و الاحترازية من أجل تحسين مناخ الأعمال من جهة والحد من جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى. فبعدما كان دور الموثق يقتصر على تحرير العقود التوثيقية لفائدة المتعاملين والبنوك مثل عقود الوكالات وعقود البيع وعقود الشركات وكذا الرهون بمختلف أنواعها، أصبح دوره رقابيا بامتياز من خلال التأكد من هوية المتعاملين (الشركات الوهمية، المعارضين السياسيين، المستفيدين الحقيقيين...)، والتأكد من مصادر الأموال من خلال طلب الدفع مقابل التعاملات خاصة التعاملات العقارية عن طريق القنوات البنكية. وهو الإجراء الذي كرسه قانون المالية 2025، وغيرها من الإجراءات والتدابير المختلفة التي تدخل ضمن الممارسة اليومية للتطبيقات التوثيقية في مكاتب التوثيق.

وقد أنشأت خلية المعالجة و الاستعلام المالي CTRF في هذا الشأن. وتم إلزام جميع الموثقين الممارسين عبر كامل التراب الوطني بالتسجيل على المنصة الرقمية للخلية وكذا الإخطار بكل شبهة يمكن أن يتلقاه في مكتبه من عقود لشركات وهمية و اعترافات بديون بمبالغ هامة وكذا بيوع عقارية مشبوهة وغيرها.

كما حرصت الغرفة الوطنية للموثقين بتطبيق الإجراءات بكل حزم و صرامة و ذلك من خلال تكوين وتوعية الموثقين الممارسين وتفتيش المكاتب ومرافقتها من أجل الخروج بالاقتصاد عامة والنظام المصرفي خاصة إلى بر الأمان و شطب الجزائر من القائمة الرمادية.

و رغم أن إدراج دولة في القائمة الرمادية لا يعني أنها متورطة مباشرة في الفساد المالي، بل يُعد إنذاراً دولياً بوجود ثغرات نظامها المصرفي إلا أننا مازلنا مطالبين ببذل عناية و تضافر الجهود من أجل إلغاء التصنيف و إنعاش الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

حماية النشاط المصرفي من خلال آلية المساءلة الجزائية في ظل القانون 23-09

ط.د. مغبر أسماء
جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر

حماية النشاط المصرفي من خلال آلية المساءلة الجزائية في ظل القانون 23-09

ط.د. مغبر أسماء

جامعة مصطفى إسطمبولي - معسكر

ملخص:

يتمحور موضوع دراستنا حول حماية النشاط المصرفي من خلال آلية المساءلة الجزائية في ظل القانون 23-09.

حيث تطرقنا في بداية موضوعنا إلى الإطار المفاهيمي للمسؤولية الجزائية المترتبة عن الإخلال بالنشاط المصرفي من خلال تبيان مفهوم المسؤولية الجزائية للبنك مع تحديد أساسها القانوني وكذا شروطقيامها، أما المبحث الثاني من الموضوع فتطرقنا من خلاله للجرائم التي تمس النشاط المصرفي والعقوبات التي تطبق على المخلين بأحكام النشاط المصرفي.

Résumé :

Le sujet de notre étude porte sur la protection de l'activité bancaire à travers le mécanisme de la responsabilité pénale, conformément à la loi 23.09.

Nous avons abordé, en première partie du sujet, le cadre conceptuel de la responsabilité pénale résultant du manquement à l'activité bancaire, en clarifiant la notion de responsabilité pénale de la banque, en déterminant sa base juridique ainsi que les conditions de sa mise en œuvre. Quant à la deuxième partie, nous avons traité des délits qui portent atteinte à l'activité bancaire et des sanctions qui sont appliquées aux personnes ne respectant pas les dispositions de l'activité bancaire.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

Les déterminants de la performance des banques islamiques

Dr. BENMANSOUR KOLLI Sonia
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Les déterminants de la performance des banques islamiques

Dr. BENMANSOUR KOLLI Sonia

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Résumé :

Comprendre le développement de la banque islamique passe principalement par l'étude de sa performance. Cette communication s'inscrit dans une logique de compréhension de la gestion des institutions pratiquant la finance islamique.

L'objectif principal de cette communication est de mener une réflexion sur les déterminants durables qui pourraient contribuerà mieux expliquer la performance bancaire islamique, d'où la question principale suivante :Qu'est ce qui détermine durablement la performance des banques islamiques ?

La performance de ces institutions repose sur des déterminants spécifiques liés à leurs principes et des facteurs classiques, avec un rôle crucial du Conseil de Surveillance de la Charia. La loi 09-23 va renforcer la gouvernance et la transparence en intégrant la digitalisation et les services de paiement.

Mots clés : Les déterminants de la performance ; La gouvernance et la transparence ; La loi monétaire et bancaire ; Banques islamiques.

Abstract:

Understanding the development of Islamic banking primarily involves studying its performance. This paper focuses on understanding the management of institutions practicing Islamic finance.

The main objective of this paper is to reflect on the sustainable determinants that could contribute to a better understanding of Islamic banking performance, hence the following central question: What sustainably determines the performance of Islamic banks?

The performance of these institutions relies on specific determinants linked to their principles and traditional factors, with the Sharia Supervisory Board playing a crucial role. Law 09-23 will strengthen governance and transparency by integrating digitalization and payment services.

Keywords: Determinants of performance; Governance and transparency; Monetary and banking law; Islamic banks.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مكاتب الصرف ودورها في تعزيز المنظومة البنكية الجزائرية

د.دراني ليندة - د.دحماني فريدة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مكاتب الصرف ودورها في تعزيز المنظومة البنكية الجزائرية

د. دراني ليندة - د. دحماني فريدة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص :

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية العالمية على وجه الخصوص العديد من التطورات في المسائل المرتبطة بالعمل المصرفي والبنكي خاصة على مستوى مكاتب الصرف، مما جعل المشرع مسايرة التطور الحاصل وإصلاح النظام المصرفي من خلال استحداث مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 23-09، وهو الأمر الذي سيساهم في تعزيز التعاملات المالية والقضاء على السوق الموازي وجعلها في إطار قانوني لرصد الكتلة النقدية المتداولة في السوق السوداء.

إلى جانب هذا، فإن هذه المكاتب ستسهم في تسهيل عمليات التجارة الدولية، مما يدعم الشركات المحلية في توسيع نطاق أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة وهذا ما يلعب دورا أساسيا في تحسين المنظومة البنكية الوطنية وتحقيق ثقة الأفراد فيها.

من خلال هذه المبادرة تسعى الدولة إلى تحسين مناخ الأعمال في مجال تحويل العملات النقدية الأجنبية والوطنية وبعث الآمان للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء في إجراء التعاملات المالية، وعليه نتساءل كيف تساهم مكاتب الصرف في تعزيز التعاملات المالية والقضاء على السوق الموازي؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على دور مكاتب الصرف في تنظيم عمليات الصرف(المحور الأول)، ودور مكاتب الصرف في تعزيز النظام المالي ومن تم تحسين المنظومة البنكية الجزائرية(المحور الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

ضوابط التمويل الإسلامي القانونية

د. عروسي ساسية
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

ضوابط التمويل الإسلامي القانونية

د. عروسي ساسية

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

ملخص:

ضبط المشرع للتمويل الاسلامي يجري عبر تطويع القوانين العضوية بتضمينها احكاما شرعية اسلامية، وكذا بالرقابة العليا والداخلية على مطابقة نشاط البنوك او شبابيك ونوافذ الصيرفة الاسلامية للشريعة الاسلامية.

وقد اثبت البحث في موضوع" ضوابط التمويل الاسلامي القانونية" هذه الفرضية، عبر السؤال عن الكيفية في بعض القوانين الوضعية المصرفية العربية والاسلامية بضمنها الجزائرية؛ حول الضوابط الهيكلية للتمويل الاسلامي، ثم ضوابطه الوظيفية.

غير ان البحث تمخض عن نتائج غاية في الاهمية تتعلق خصوصا بان التمويل الاسلامي يتطلب مزيدا من الضوابط القانونية لضمان مطابقته الشرعية؛ في صورة: تفعيل التعاون بين هيئات الرقابة الشرعية الداخلية في هيكلية البنوك والمؤسسات المالية، اصدار بنك الجزائر لنظام يتعلق لاسيما بضمان تسيير شبابيك الصيرفة الاسلامية طبقا للضوابط الشرعية، تعديل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بتضمينه احكاما تضبط المنافسة بين البنوك الاسلامية والبنوك الربوية، وتخويل السلطات القطاعية النقدية والمصرفية صلاحية التعاون مع مجلس المنافسة لضبط المنافسة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: تمويل، المشروعية، الشرعية، الضبط، الهيكلة، النشاط.

Abstract.

Legislators regulate Islamic finance by adapting organic laws to incorporate Islamic Sharia provisions, as well as by implementing higher and internal oversight to ensure that the activities of banks or Islamic banking windows comply with Islamic Sharia.

The research on the subject of “Legal Controls of Islamic Finance” has proven this hypothesis, by asking about the manner in which some Arab and Islamic banking positive laws, including the Algerian ones, deal with the structural controls of Islamic finance, and then its functional controls.

However, the research yielded very important results, particularly related to the fact that Islamic finance requires more legal controls to ensure its compliance with Sharia law, in the form of: activating cooperation between internal Sharia supervisory bodies in the structure of banks and financial institutions, issuing a system by the Bank of Algeria, particularly related to ensuring the management of Islamic banking windows in accordance with Sharia law, amending the Monetary and Banking Law No. 23-09 to include provisions regulating competition between Islamic banks and usurious banks, and authorizing the monetary and banking sector authorities to cooperate with the Competition Council to regulate banking competition.

Keywords: Financing, legitimacy, legality, control, structuring, activity.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

العملة الرقمية كبديل عن تجريم الأصول الافتراضية في القانون الجزائري

د. مولود حاتم
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

العملة الرقمية كبديل عن تجريم الأصول الافتراضية في القانون الجزائري

د. مولود حاتم

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الملخص:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في أنماطه الاقتصادية والمالية بفعل الثورة الرقمية، التي أفرزت ظواهر جديدة كالأصول الافتراضية أو العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثريوم، المعتمدة على تقنية "البلوك تشين" ونظام الدفع اللامركزي. وقد شكّل هذا التطور نقلة نوعية في عالم المال، غير أنه أفرز تحديات قانونية وأمنية واقتصادية، أبرزها تهديد سيادة الدول على أنظمتها النقدية واستغلال هذه الأدوات في أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يطرح إشكالات قانونية جديدة في ظل التوجه نحو ترسيخ نموذج **البنوك الرقمية والعملات الرقمية** الذي أقره **القانون النقدي والمصرفي رقم 09/23** كبديل قانوني منظم للأصول الافتراضية.

وفي هذا الإطار، جاء **القانون رقم 10/25** ليضع لأول مرة إطارًا قانونيًا صريحًا لتجريم التعامل بالأصول الافتراضية، محددًا مفهومها وآثارها القانونية والعقوبات المترتبة عليها. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يجمع بين بعدين متكاملين: الردع القانوني من جهة، والتوجه نحو الابتكار المالي المنظم من جهة أخرى. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الجديد لتحديد مدى اعتبار البنوك والعملات الرقمية التي أقرها القانون 09/23 بديلاً مشروعًا وآمنًا عن الأصول الافتراضية المحظورة، بما يحقق التوازن بين حماية النظام المالي ومواكبة التحول الرقمي.

Summary :

In recent years, the world has witnessed a profound transformation in its economic and financial systems due to the digital revolution, which introduced new forms of assets such as cryptocurrencies, notably Bitcoin and Ethereum, based on blockchain and decentralized payment systems. While this innovation reshaped global finance, it also raised serious legal, security, and economic challenges, including threats to state monetary sovereignty and the potential misuse of these assets for money laundering and terrorism financing. In Algeria, these developments coincided with a growing shift toward **digital banking and central bank digital**

currencies under **Law No. 23-09 on monetary and banking law**, which establishes a regulated alternative to virtual assets.

Meanwhile**, Law No. 25-10 of May 13, 2025,** introduced for the first time a clear legal framework criminalizing dealings in virtual assets, defining their nature and related sanctions. This study aims to analyze this dual legal approach — criminalization on one hand and innovation on the other — to assess whether the digital banking and currency mechanisms established by Law 23-09 can serve as a legitimate alternative to virtual assets, thereby ensuring both financial security and digital modernization.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

عمليات الصيرفة الإسلامية أهم مستجدات القانون النقدي والمصرفي 23-09

د. أعراب كميلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

عمليات الصيرفة الإسلامية أهم مستجدات القانون النقدي والمصرفي 23-09

د. أعراب كميلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

شهد النظام المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال تنويع منتجاته المالية، وذلك استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري، وسعيًا لدمج فئات واسعة من المتعاملين الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، جاءت تعديلات القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 لتكرّس الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية وتمنحها طابعًا مؤسساتيًا رسميًا، بعد أن كانت تُمارس في نطاق محدود داخل بعض البنوك.

لقد هدف المشرّع الجزائري من خلال هذا الإصلاح إلى تعزيز الشمول المالي، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات البنكية، إضافة إلى جذب السيولة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي، من خلال تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ويعدّ هذا التوجه خطوة مهمة نحو بناء نظام مصرفي مزدوج يجمع بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية في إطار قانوني موحّد ومنسجم، بما يضمن الاستقرار المالي ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

لذلك نتساءل: ما هو المستجد في عمليات الصيرفة الإسلامية في القانون النقدي والمصرفي 23-09.

وللإجابة على الإشكالية نتعرض إلى تصدي القانون النقدي والمصرفي 23-09 للصعوبات القانونية (المبحث الأول)، وتصديه للصعوبات الهيكلية (المبحث الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

النظام القانوني للجنة المصرفية في إطار قانون رقم 23-09.

د. سعدي سامية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

النظام القانوني للجنة المصرفية في إطار قانون رقم 23-09.

د. سعدي سامية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد اللجنة المصرفية سلطة إدارية مستقلة في مجال ضبط النشاط المصرفي، و قد كانت المبادرة الأولى لإنشاء اللجنة المصرفية بمقتضى القانون رقم 90_10 المتعلق بالنقد و القرض، حيث كانت تتولى رقابة مدى احترام المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية و بدوره لم يخلو القانون رقم 23_09 من تنظيم اللجنة المصرفية حيث وسع مجالها من حيث التكوين و الصلاحيات الرقابية و الردعية فكان لزاما على المشرع أن ينشئ دعامة أساسية لدعم المهنة المصرفية من خلال تعزيز الصلاحيات لأدوات الرقابة من المجال البنكي لما تساهم فيه بدراجة كبير في سياسة الانفتاح على السوق العالمي و تحسين مناخ الأعمال.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

لجنة الاستقرار المالي في الجزائر والمجلس الأعلى للاستقرار المالي في فرنسا-دراسة مقارنة-

د. سيحمدي ناريمان
جامعة الإخوة المنتوري قسنطينة 1

لجنة الاستقرار المالي في الجزائر والمجلس الأعلى للاستقرار المالي في فرنسا-دراسة مقارنة-

د. سيحمدي ناريمان

جامعة الإخوة المنتوري قسنطينة 1

ملخص:

سوف نتناول من خلال هذه الدراسة مقارنة تحليلية بين لجنة الاستقرار المالي المستحدثة بموجب القانون النقدي والمصرفي 23-09 والمجلس الأعلى للاستقرار المالي في فرنسا، من حيث الطبيعة القانونية والتشكيلة والصلاحيات والتحديات التنظيمية، فهذه الهيئات المكلفة بالاستقرار المالي من أهم أدوات الحوكمة الحديثة في الأنظمة البنكية، نظرا لدورها المحوري في الوقاية من المخاطر، وضمان سلامة القطاع البنكي، حيث تتولى السياسات والإجراءات الرقابية التي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي على مستوى واسع، عبر التحكم في كل المخاطر التي تؤثر فيه.

ففي فرنسا أنشئ المجلس الأعلى للاستقرار المالي (HCSF)بموجب القانون رقم 672-2013 الصادر في 26 جويلية 2013 المتعلق بفصل وتنظيم الأنشطة البنكية، بوصفه السلطة الاحترازية الكلية في فرنسا، المكلفة بممارسة الرقابة على النظام المالي بكامله، وذلك بهدف الحفاظ على استقراره وضمان قدرته على المساهمة المستدامة في النمو الاقتصادي ورصد المخاطر التي قد تهدده، فهو يملك دورا استراتيجيا يشمل التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمالية لوضع معايير "ماكرو-احترازية" تهدف إلى منع المخاطر وحماية الاقتصاد.

أما في الجزائر فقد استحدث القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 لجنة الاستقرار المالي وهي سلطة مكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وبتسيير الأزمات، حيث تعنى بمتابعة الوضع المالي واقتراح التدابير الوقائية في حال ظهور المخاطر، وتعمل على تعزيز مقاومة النظام المالي للصدمات من خلال تقييم المخاطر وتعزيز شفافية المعلومات المالية.

فعلى الرغم من التشابه في الهدف الرئيسي لإنشاء كلا الهيئتين، إلا أن الاختلاف يكمن في الصلاحيات والتنظيم القانوني والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها كل هيئة، حيث يواجه كل منهما تحديات محددة ناجمة عن السياق المحلي، وتعكس هذه الهيئات أهمية التنسيق بين الجهات الرقابية لتحقيق استقرار مالي قوي وفعال في كل دولة وهو ما سوف يتم تسليط الضوء عليه من خلال هذه الدراسة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الطبيعة القانونية للشركات التجارية الممارسة للنشاط المصرفي: دراسة على ضوء القانون التجاري وقانون النقد والقرض.

د. حامل صليحة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الطبيعة القانونية للشركات التجارية الممارسة للنشاط المصرفي: دراسة على ضوء القانون التجاري وقانون النقد والقرض.

د. حامل صليحة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

ذكر المشرع الجزائري عدة نشاطات تعتبر أعمالا تجارية سواء بحسب الموضوع أو بحسب الشكل أو بالتبعية وهو ما تناولته المواد 2، 3 و4 من التقنين التجاري الجزائري، ومن بين هذه النشاطات الأعمال المصرفية طبقا للمادة 13/2 التي تعد أعمالا تجارية بحسب الموضوع .

ورغم أن البنوك والمؤسسات المالية تعتبر في الظاهر شركات تجارية، نظرا لاعتمادها على المعاملات الربحية وممارستها لأعمال تعد تجارية بطبيعتها، إلا أن المشرع الجزائري أحاطها بإطار قانوني خاص يميزها عن باقي الشركات التجارية، وذلك من خلال قانون النقد والقرض الذي خول للسلطات النقدية صلاحيات واسعة في الترخيص، والرقابة، وتنظيم الهيكلة القانونية لهذه المؤسسات. وذلك لكون النشاط المصرفي من الأنشطة الاقتصادية الحساسة المرتبطة مباشرة بالنظام المالي وحركة الائتمان وحماية أموال الجمهور.

وانطلاقا من هذا، فإن تحديد الطبيعة القانونية لهذه الشركات يطرح إشكالية مهمة تتمثل في :

هل تعد البنوك والمؤسسات المصرفية شركات تجارية كبقية الشركات، أم أن خضوعها لنظام قانوني مزدوج يجمع بين أحكام القانون التجاري والضوابط الخاصة لقانون النقد والقرض، يجعلها أقرب إلى مؤسسات ذات التنظيم الخاص؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

التلازم القائم بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال

أ. مشروق ياسين

محامي معتمد لدى المجلس تابع لمنظمة المحامين لولاية تيزي وزو

التلازم القائم بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال

أ. مشروق ياسين

محامي معتمد لدى المجلس تابع لمنظمة المحامين لولاية تيزي وزو

ملخص:

تعد البنوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسات مالية تعمل وفق ضوابط تمنع التعامل بالربا والمضاربات غير المشروعة، وتشجع على الاستثمار الحقيقي القائم على المشاركة وتقاسم المخاطر.

وفي الجزائر وبعد سنوات من النقاش حول الصيرفة الإسلامية، جاء القانون رقم 09.23 المؤرخ في 21-6-2025والمتعلق بالنقد والمصرفي، ليشكل نقلة نوعية في تنظيم عمل هذه البنوك ومنحها الاعتراف القانوني الكامل داخل المنظومة المالية الوطنية، هذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم قانون 23-09 في تعزيز دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتقينا إلى إتباع خطة ثنائية متمثلة في مبحثين، المبحث الأول نتناول الإطار المفاهيمي والقانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتناول دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الجزائر.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري

د. أرتباس نذير

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري

د. أرتباس نذير

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

انتهجت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد التعديلات الأخيرة التي قام بها المشرع الجزائري في ظل العديد من القوانين كما هو الواقع عند الحديث عن القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، كما قام بإصدارات تنظيمية وقانونية جديدة لعام 2025، مثل نظام السوق النقدية ما بين البنوك والنظام المحاسبي .

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعى إلى التوسع في شبكات البنوك العمومية، مثل البنك الوطني الجزائري، الذي أضاف وكالات وشباكاً جديدة مخصصة لهذا النوع من الخدمات، بهدف تلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. كما تهدف إلى تنمية الجانب الشرعي من خلال جذب شريحة واسعة من العملاء المسلمين وتوفير بيئة ادخارية وتمويلية بديلة ومستدامة، مع تقاسم المخاطر والأرباح بين البنك والعميل بدلاً من نموذج القروض التقليدية.

لذلك نتساءل: ما مدى نجاعة الصيرفة الإسلامية في إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مكاتب الصّرف في الجزائر بين ضوابط التأطير وتحديات التطبيق

أ.د. أمحمد سعد الدين

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مكاتب الصّرف في الجزائربين ضوابط التأطيروتحديات التطبيق

أ.د. أمحمد سعد الدين

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تشكل سوق الصرف الموازية أو غير المعتمدة خرقا للمنظومة المصرفية والمالية للدولة، كما أنها تحول دون خلق مناخ استثماري مُتّزن وواعد. وفي ذات السياق فإن اتساع نمو سوق الصرف الموازية وامتداد نطاقها على مستوى إقليم الدولة، يشكل تهديدًا حقيقيًا للاقتصاد الوطني بالنّظر إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية والتي فاقت 90 مليار دولار (حسب تصريح رئيس الجمهورية). فضلا عن اتساع الفجوة بين السّعر الرّسمي للعملات الأجنبية بالمقارنة مع سعرها في السوق الغير نظامية .

لذلك؛ كان لزامًا على الدولة إيجاد حل واقعي وملموس لاحتواء سوق الصّرف الموازية من خلال تبني آليات فعالة لضبطها، والدّفع بالمتعاملين فيها إلى ممارسة عمليات صرف العملات الأجنبية في إطار مقنن يضمن لهم هامش ربح معقول بالمقارنة مع سعر الصرف في البنوك .

بغية تحقيق الأهداف المنوطة بمكاتب الصرف لاسيما الاقتصادية منها، خطى المشرع الجزائري خطوة من أجل تكريسها - ولو أنها جاءت متأخرة جدا- استجابة إلى الأصوات التي تعالت منذ عقود مطالبتًا بضرورة تجسيدها. وقد كان ذلك بموجب القانون23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي؛ وتطبيقا له النظام رقم23-01 المتعلق بشروط الترخيص لتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها .

إذن؛ موضوع مكاتب الصرف في الجزائر أصبح له مبدئيا إطار قانوني ينظمه، لذلك نبحث الإشكالية التالية: ما هو الوجه الأمثل الذي يتعيّن أن تكون عليه مكاتب الصّرف حتى تتخطى العراقيل التي تعترض بلوغ المقصد من تكريسها؟

بحثا في هذه الإشكالية نقسم الدراسة إلى محورين:

أولا: ضوابط تأطير مكاتب الصرف في التشريع الجزائري.

ثانيا: تحديات عمل مكاتب الصرف في الجزائر.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-خطوة التّنصيص على مكاتب الصّرف ونشر شروط التّرخيص بتأسيسها واعتمادها وتحديد نشاطها، تعد بمثابة استجابة للمطالب الرامية إلى ضرورة السماح للقطاع الخاص وتخويله فرصة الاستثمار في مجال

صرف العملات الأجنبية الذي ظل لردح من الزّمن حكرًا على بنك الجزائر ووسطائه؛ لاسيما وأنّه منذ زمن ليس بالقريب والحكومات المتعاقبة تواجه تحديًا كبيرًا لاحتواء السوق الموازية لصرف العملات الأجنبية.

-أثبت الواقع أن فكرة التأسيس لإنشاء مكاتب صرف في الجزائر مرت بثلاث محطات كلها باءت بالفشل، بحيث كانت البداية سنة 1996، ثم 2016، ثم 2021. لذلك كانت هناك العديد من النصوص القانونية التي عرضت أو صرحت بها؛ لتليها سنة 2023 التي تم فيها نشر شروط الترخيص لمكاتب الصرف، وبذلك من المفروض بات تأسيسها أقرب إلى التحقيق على أرض الواقع، لكن لحد الساعة لم ترى النور .

-سمح النظام رقم23-01، بإمكانية تعميم مكاتب الصرف على المستوى الوطني؛ كما أتاح فرصة ذلك لمكاتب الصرف المؤسسة في شكل شركة ذات أسهم دون سواها، بفتح عدة شبابيك صرف.

-أتاح النظام رقم23-01، لمكاتب الصرف المرخص لها من قبل، فرصة تقديم طلب الاعتماد على ضوء أحكام هذا النظام في غضون ستة (06) أشهر تسري ابتداء من تاريخ دخول هذا النظام حيز التطبيق.

-غياب التحديد الدقيق لمشتملات ملف طلب الترخيص؛

-غياب تحديد العملات الأجنبية التي يقدمها بنك الجزائر لهذه المكاتب؛

-غياب تحديد الممول لهذه المكاتب، هل هو بنك الجزائر أم وزارة المالية.

-إقصاء الشخص الطبيعي من إمكانية افتتاح مكتب صرف، واقتصار ذلك على بعض الشركات التجارية دون الكل لاسيما المحددة في المادة 2/544 من القانون التجاري.

-حصر الخدمات التي تعنى بتقديمها مكاتب الصرف دون فتح المجال لخدمات أخرى ذات صلة مثل بطاقات الاتصال الدولية، أو بيع وشراء السبائك الذهبية...الخ.

هذا وتؤكد الدراسة على أن:

- صدور قانون خاص يتعلق بشروط الترخيص لتأسيس مكاتب صرف واعتمادها ونشاطها، لا يعني البتة أن أكشاك الصرف سترى النور غدا لأن التحديات معقدة .

-يتعين ضمان هامش ربح محفز ومشجع على فتح مكاتب الصرف؛

-يتعين تحيين الجزاءات المطبقة على المتعاملين في سوق الصرف الموازية؛

- العمل على إيجاد منظومة قانونية متكاملة لخلق بيئة جالبة ومحفزة، أو إيجاد البديل المرن الذي يدفع بالسوق الموازية للاجاه إلى المعاملات الرسمية المقننة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

البنوك الرقمية كفاعل مالي جديد في ضوء قانون رقم 23-09

ط.د. كريم عبد الله – ط.د. إغيل علي محرز
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البنوك الرقمية كفاعل مالي جديد في ضوء قانون رقم 23-09

ط.د. كريم عبد الله – ط.د. إغيل علي محرز

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يشهد القطاع المصرفي تحولًا جوهريًا بفعل الثورة الرقمية، مما أدّى إلى بروز البنوك الرقمية كفاعل مالي جديد يقوم على نماذج تكنولوجية متقدمة تعتمد على البيانات والخوارزميات. وفي الجزائر جاء قانون النقد والقرض 23-09 ليقرّ لأول مرة وجود فاعلين جدد في السوق المصرفية، ويوسّع مجال الدفع الإلكتروني، ويمنح هيئات الرقابة سلطات إضافية لضبط النشاط المصرفي في بيئة رقمية.

غير أن هذا التطور يطرح إشكالات قانونية تتعلق بحدود الترخيص، المسؤولية، حماية البيانات، ومبدأ الاستقرار المالي. لذلك تهدف الدراسة إلى تقييم مدى قدرة قانون 23-09 على تنظيم البنوك الرقمية وضمان التوازن بين الابتكار وحماية النظام العام المالي.

الإشكالية: إلى أي مدى استطاع قانون النقد والقرض 23-09 وضع إطار قانوني فعّال لتنظيم البنوك الرقمية وضبط مخاطرها، مع تحقيق توازن بين حرية الابتكار المصرفي من جهة، وواجبات الدولة في حماية الاستقرار المالي والمصلحة العامة من جهة أخرى؟

الكلمات المفتاحية: البنوك، الثورة الرقمية، السوق المصرفية، النظام المالي.

Summary:

The banking sector is undergoing a fundamental transformation as a result of the digital revolution, which has led to the emergence of digital banks as new financial players based on advanced technological models that rely on data and algorithms. In Algeria, Law 23-09 on currency and credit recognised for the first time the existence of new players in the banking market, expanded the scope of electronic payments, and granted supervisory bodies additional powers to regulate banking activity in a digital environment.

However, this development raises legal issues relating to licensing limits, liability, data protection and the principle of financial stability. The study therefore aims to assess the extent to which Law 23-09 is capable of regulating digital banks and ensuring a balance between innovation and the protection of the general financial system.

The problem: To what extent has Law 23-09 on currency and credit established an effective legal framework for regulating digital banks and controlling their risks, while striking a balance between freedom of banking innovation on the one hand and the state's duties to protect financial stability and the public interest on the other?

Keywords: Banks, digital revolution, banking market, financial system.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

مزودو خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر: قراءة قانونية في شروط الترخيص والإعتماد

د. بوالخضرة نورة
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

مزودو خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر: قراءة قانونية في شروط الترخيص والإعتماد

د. بوالخضرة نورة

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

ملخص:

أفرز التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية تحولات جوهرية في أنظمة الدفع، حيث لم تعد المعاملات المالية حكرًا على البنوك التقليدية، بل برز فاعلون جدد يُعرفون بمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وقد دفع هذا الواقع المشرّع الجزائري، شأنه شأن العديد من الدول، إلى التدخل لتنظيم هذا النشاط عبر وضع إطار قانوني يحدد شروط الترخيص والاعتماد في ظلّ النظام رقم 25-02.

وتسعى هذه المداخلة إلى تقديم قراءة قانونية في شروط ترخيص واعتماد مزودي خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع الوقوف على أهم الإشكالات العملية التي يطرحها الإطار التنظيمي الحالي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الدينار الرقمي الجزائري الصادر عن البنك المركزي في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. كسال سامية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الدينار الرقمي الجزائري الصادر عن البنك المركزي في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

أ.د. كسال سامية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

من بين مستجدات القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 هو النص على أنه يمكن للعملة النقدية – الورقية أو المعدنية – أن تأخذ شكلا رقميا وتسمّى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري) ويعود للدولة امتياز إصدار هذه العملة النقدية عن طريق بنك الجزائر. غير أن مشروع إصدار العملة الرقمية لا يكتمل إلا بإصدار البنك المركزي أنظمة خاصة لتحديد شروط إصدار وتطوير العملة الرقمية للبنك المركزي وكذلك قواعد تسيير ورقابة العملة الرقمية للبنك المركزي، وهذا ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة 3 من القانون السالف الذكر، وتضيف المادة 4 منه على أنه" يكون للعملة الرقمية للبنك المركزي التي يُصدرها بنك الجزائر دون سواها، سعر قانوني ولها قوة إبرائية غير محدودة ".

الدينار الرقمي الجزائري يخضع لرقابة البنك المركزي الذي يتحكّم فيه، وتمتاز هذه العملة بقيمتها المستقرة وإمكانية تتبع مبادلاتها، على خلاف العملات الرقمية المشفرة كعملة البيتكوين المشهورة، التي تخضع لتقلبات الأسعار، كما أنها لا تخضع لرقابة أي جهة رسمية، ومن ثم فهي ممنوعة في العديد من الدول، من بينها الجزائر التي حظرت التعامل بها في قانون المالية لسنة 2018 وقانون 25 -10 الذي يعدل قانون 05-01 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

يرجع الهدف من التفكير في مشروع إصدار الدينار الرقمي الجزائري إلى رغبة الجزائر في حوكمة المؤسسات المالية، ومواكبة التطور العالمي للتكنولوجيا المالية والتعاملات الرقمية وتطوير وسائل الدفع الالكتروني من جهة، ومن جهة أخرى الخوف من انتشار العملات الافتراضية المشفرة المحظورة رسميا .

يرى الخبراء الاقتصاديون أن التوجّه نحو تبني الدينار الرقمي الجزائري سوف يساهم بشكل فعّال في احتواء التضخم المالي، ومع الوقت سوف يقضي على ظاهرة السوق الموازية، كما يدعّم التوجّه نحو الانفتاح الاقتصادي العالمي ومواكبة السياسة النقدية العالمية وتعزيز الثقة في المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية، ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية والتعامل مع الدول التي تبنّت النقود الرقمية خاصة ضمن منظمة "بريكس".

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

عمليات الصيرفة الإسلامية:
صيغة المرابحة نموذجا

د. إدرنموش أمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

عمليات الصيرفة الإسلامية: صيغة المرابحة نموذجا

د. إدرنموش أمال

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية, إذ تقدم خدمات مصرفية في إطار صيغة من الصيغ الشرعية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و التكافل الاجتماعي .

تتعدد العقود الشرعية المعمول بها في إطار الصيرفة الإسلامية و تعد المرابحة من بين هذه الأساليب باعتبارها من أدوات التي توفر منتجات متوافقة مع الشريعة.

بناء على ذلك لا بد من البحث في صيغة المرابحة كأسلوب معتمد من المصارف الإسلامية .

يخصص القسم الأول لدراسة الإطار المفاهيمي القانوني لصيغة المرابحة.

أما القسم الثاني سيخصص لدراسة الإطار القانوني لتطبيق صيغة المرابحة من طرف المصارف المالية في الجزائر.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المجلس النقدي والمصرفي بين توسيع الصلاحيات والرقابة القضائية

د. قادري طارق

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المجلس النقدي والمصرفي بين توسيع الصلاحيات والرقابة القضائية

د. قادري طارق

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

مما لا شك فيه ان المجلس النقدي والمصرفي يلعب دورا مهما في السياسة الاقتصادية للدولة وبالأخص ما تعلق بموضوع الاستثمارات كونه يمثل السلطة التي تتخذ قرارات مهمة تخص نشاط وعمل البنوك والمؤسسات المالية على العموم، فهذا المجلس يسعى الى تحقيق الامن والاستقرار في السوق المصرفية.

فالاكيد ان المشرع الجزائري ومن خلال ما استحدثه في القانون رقم 23-09 سعى الى توسيع صلاحيات هذا المجلس ضمن معايير جديدة ضمن حزمة من الإصلاحات تسمح بتجسيد مختلف الرؤى الاقتصادية والاستثمارية المطلوب تجسيدها مستقبلا.

وعليه تطرح عدة تساؤلات حول ما جلبته هذه الصلاحيات وهل عززت من المركز القانوني لهذا المجلس خاصة وأنها مست تركيبته واستقلاليته وقواعده وما قابلته من اليات للرقابة القضائية على قرارات هذا المجلس.

ومن اجل التعمق في هذا البحث اخترنا إشكالية تتمثل في: كيف تأثر المجلس النقدي والمصرفي بمستجدات القانون رقم 23-09 بين الإصلاح والرقابة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا محورين:

المحور الأول: قراءة في الصلاحيات الجديدة للمجلس النقدي والمصرفي.

المحور الثاني: ابعاد الرقابة القضائية لقرارات المجلس النقدي والمصرفي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

سلطات اللجنة المصرفية عند معاينة المخالفات المرتكبة من طرف الخاضعين وفق القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

د. القبي حفيظة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

سلطات اللجنة المصرفية عند معاينة المخالفات المرتكبة من طرف الخاضعين وفق القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

د. القبي حفيظة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

بعد تبلور دور الدولة من الحارسة إلى الضابطة للمجال الاقتصادي كان لابد من البحث عن آليات لتجسيد هذا الدور، فتبنت ما يسمى بالسلطات الإدارية المستقلة التي من خلالها تضبط عدة مجالات حيوية، فكان المجال المصرفي من ضمنها حيث يتولى ضبطه هيئتين هما المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية، هذه الأخيرة التي أوكل لها المشرع مهمة مراقبة مدى تطبيق البنوك والمؤسسات المالية (الخاضعين) للأحكام التشريعية والتنظيمية المنظمة للنشاط البنكي.

من أجل قيام اللجنة المصرفية بمهمتها قام المشرع المصرفي بموجب القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بتوسيع صلاحياتها الرقابية والردعية لحمل الخاضعين على احترام القواعد المنظمة للنشاط المصرفي، من هنا فإنّ إشكالية المداخلة تتمحور حول البحث عن الصلاحيات المخوّلة للجنة المصرفية عند معاينة الإخلالات الصادرة عن الخاضعين للقانون النقدي والمصرفي؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

حقوق وواجبات العملاء المصرفيين في ظل القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 23-09: نحو علاقة مصرفية متوازنة

د. مومو نادية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

حقوق وواجبات العملاء المصرفيين في ظل القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 23-09: نحو علاقة مصرفية متوازنة

د. مومو نادية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعد القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 23-09 إطارا تشريعيا حديثا، يهدف إلى تنظيم القطاع المصرفي وتعزيز الثقة والاستقرار داخل النظام المالي، وتشكل العلاقة بين المؤسسات المصرفية وزبائنها محورا أساسيا في هذا الإطار، باعتبارها شرطا لفعالية تطبيق أحكام القانون.

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل مستجدات القانون 23-09 المتعلقة بتنظيم حقوق العملاء المصرفيين وواجباتهم، مع التركيز على الجوانب التي تعزز حماية الزبون، مثل الشفافية والإفصاح، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الحق في الحصول على خدمات عادلة ومنصفة، إضافة إلى آليات فعالة لتسوية المنازعات. وفي المقابل، يتناول البحث الالتزامات المفروضة على العملاء لضمان سير المعاملات المصرفية بأمان وانتظام، مثل تقديم معلومات صحيحة، حماية بياناتهم البنكية، والالتزام بما يفرضه العقد المصرفي من واجبات.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

Activation de la numérisation dans le secteur bancaire algérien

د. نعار فتيحة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Activation de la numérisation dans le secteur bancaire algérien

د. نعار فتيحة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Résumé :

La transformation numérique est devenue un pilier du développement dans de nombreux domaines tels que l'industrie, l'agriculture et d'autres secteurs économiques. La numérisation a directement influencé les comportements individuels, la communication, le travail et l'éducation, ainsi que la manière dont les institutions économiques fournissent des services et des produits dans le cadre de leurs diverses activités. Face à ces progrès technologiques, la révolution numérique du secteur financier, et notamment des services bancaires, est l'un des aspects les plus importants ayant connu une transformation profonde. La transformation numérique est devenue une nécessité incontournable pour les banques et les institutions financières afin de survivre sur un marché extrêmement concurrentiel.

Étant donné que le secteur bancaire algérien fait partie intégrante du système financier et bancaire mondial, il était nécessaire que les banques et les institutions financières en Algérie suivent l'évolution de ce domaine et fournissent des services répondant aux attentes des clients face à la demande croissante de services bancaires électroniques.

Dans cette étude, nous souhaitons clarifier dans quelle mesure l'activation de la numérisation du secteur bancaire peut-elle contribuer au développement des services bancaires offerts par les banques algériennes, mettant en exergue l'impact de la numérisation sur le secteur bancaire en Algérie

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

رقمنة البنوك في ظل القانون رقم 23- 09 ضرورة حتمية لمواكبة الاقتصاد الرقمي

د. عيلام رشيدة – أ.د. قونان كهينة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

رقمنة البنوك في ظل القانون رقم 23- 09 ضرورة حتمية لمواكبة الاقتصاد الرقمي

د. عيلام رشيدة – أ.د. قونان كهينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

أصبحت رقمنة البنوك من أهم التحولات التي يفرضها تطور الاقتصاد الرقمي، إذ لم يعد النظام المصرفي التقليدي قادرا على الاستجابة لمتطلبات السرعة والشفافية والأمن التي يتطلبها العصر الحديث، وفي هذا الإطار، جاء القانون الجزائري رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، ليضع إطارا قانونيا عصريا ينظم النشاط البنكي ويواكب التطورات التكنولوجية، من خلال دعم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتنظيم وسائل الدفع الإلكتروني، واستحداث مفهوم الدينار الرقمي، كما أقر القانون إنشاء بنوك رقمية وفق ضوابط محددة، ووسّع صلاحيات بنك الجزائر بما يسمح له بالإشراف الفعال على المنظومة المالية الرقمية، ويهدف هذا التوجه إلى تحديث القطاع البنكي، وتعزيز الشمول المالي، والحد من ظواهر سلبية كالسوق الموازية للعملات، مع ضمان أمن المعاملات وحماية المتعاملين، بما يعزز تنافسية البنوك ودورها في دعم الاقتصاد الرقمي الوطني.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب عن اشكالية مضمونها: كيف ساهم القانون رقم 23-09 في تعزيز رقمنة البنوك، وبالنتيجة مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي بالشكل الذي يضمن الأمن القانوني والتقني للمعاملات المصرفية؟

للإجابة على الاشكالية تم الاعتماد على التقسيم التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة البنوك في ظل الاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: آليات دعم رقمنة البنوك في ضوء القانون رقم 23-09

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

آفاق تطوير البطاقات البنكية في الجزائر في ظل التحول نحو المحافظ الرقمية وحظر العملات المشفرة

د. جحنيط خديجة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج

آفاق تطوير البطاقات البنكية في الجزائر في ظل التحول نحو المحافظ الرقمية وحظر العملات المشفرة

د. جحنيط خديجة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل الإطار القانوني المنظم للبطاقات البنكية وآفاق تطويرها في الجزائر، خاصة في ظل التطور المتسارع نحو وسائل الدفع الرقمية عامة والمحافظ الرقمية خاصة، مقابل حظر التعامل بالعملات المشفرة.

وقد ركزنا في هذه الدراسة على إبراز مدى استجابة التشريعات المالية والنقدية الوطنية لمتطلبات التحول الرقمي، وذلك من خلال تقييم التنظيم القانوني للبطاقات البنكية باعتبارها وسيلة دفع رسمية، ودراسة مدى قابليتها للتكامل مع المحافظ الرقمية وفق مستجدات بنك الجزائر، فمن جانب نجد أن السلطات النقدية تسعى لتشجيع الابتكار في وسائل الدفع الإلكترونية من أجل تبسيط المعاملات ،يظهر في المقابل التوجه الصارم لحظر العملات المشفرة لما تشكله من مخاطر على النظام المالي الوطني ،مثل تهديد السيادة النقدية وفتح الباب أمام الجرائم المالية العابرة للحدود، وبالتالي يمكن القول أن الإطار التنظيمي في الجزائر يقوم على معادلة دقيقة وهي تشجيع وتوسيع نطاق استعمال وسائل الدفع الرقمية القانونية ،مقابل منع أي استعمال للأصول الرقمية المشفرة اللامركزية خارج رقابة الدولة.

وقد خلصت الدراسة لنتيجة مفادها أن تطوير البطاقات البنكية يظل مرهونا بإصدار لوائح أكثر تفصيلا لضبط عمليات الدفع عبر المحافظ الرقمية، مع ضرورة الاهتمام بالأمن السيبراني وحماية المستهلك وتوفير بنية تكنولوجية تتماشى وسرعة الخدمات وجودتها، كما تبين أن منع العملات المشفرة لا يمنع التقدم في الدفع الإلكتروني، بما يضمن مشروعية وسائل الدفع وفعالية استخدامها دون المساس بالسيادة النقدية للدولة.

الكلمات المفتاحية : البطاقات البنكية ،الدفع الإلكتروني ، المحافظ الإلكترونية ،العملات المشفرة .

Abstract:

This study focuses on analyzing the legal framework governing bank cards and their development prospects in Algeria, particularly in light of the rapid shift towards digital payment methods in general and digital wallets in particular, while maintaining a ban on cryptocurrency transactions.

The study highlights the extent to which national financial and monetary legislation responds to the requirements of digital transformation, by assessing the legal regulation of bank cards as an official means of payment, and examining their potential integration with digital wallets in accordance with the latest directives issued by the Bank of Algeria.

While the monetary authorities seek to promote innovation in electronic payment methods to simplify transactions, there is, in parallel, a strict approach towards banning cryptocurrencies due to the risks they pose to the national financial system, such as undermining monetary sovereignty and facilitating cross-border financial crimes. Accordingly, the regulatory framework in Algeria is based on a delicate equation: encouraging and expanding the use of legal digital means of payment, while prohibiting any use of decentralized encrypted digital assets outside state control.

The study concludes that the development of bank cards remains dependent on issuing more detailed regulations governing payment operations through digital wallets, with a focus on cybersecurity, consumer protection, and a technological infrastructure that keeps pace with speed and quality requirements. It was also found that banning cryptocurrencies does not prevent progress in electronic payments, provided that transactions remain lawful and effective without compromising the monetary sovereignty of the State.

Keywords: Bank cards, Electronic payment, Digital wallets, Cryptocurrencies.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الصيرفة الإسلامية من الشبابيك إلى تأسيس البنوك

ط.د. بويزري هدى
جامعة محمد بن أحمد - وهران 2

الصيرفة الإسلامية من الشبابيك إلى تأسيس البنوك

ط.د. بويزري هدى

جامعة محمد بن أحمد - وهران 2

ملخص:

تبنّى المشرّع الجزائري الصيرفة الإسلامية بصدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الذي نصّ على فتح شبابيك - مستقلة تنظيميّا ومحاسبيّا داخل البنوك التقليدية، غير أن تطور تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر يقتضي العمل على توفير عوامل الانتقال من الشبابيك إلى تأسيس بنوك إسلامية وهو ما استحدثه القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الإطار التنظيمي للجنة المصرفية على ضوء قانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

د. فارسي جميلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الإطار التنظيمي للجنة المصرفية على ضوء قانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي

د. فارسي جميلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

قصد السير والتطورات العالمية للنشاط المصرفي جاء قانون 23-09 لإصلاح القطاع النقدي والمصرفي ومعالجة الاختلالات القانونية الموجودة في القوانين السابقة.

لم يطرأ أي تعديل على التشكيلة البشرية للجنة المصرفية التي كانت و مازالت يترأسها "المحافظ" معين من قبل رئيس الجمهورية كما له صوت مرجح . لم يحدد المشرع الطبيعة القانونية للجنة في ظل قانون 23-09 مثل القوانين السابقة، غير أن هناك اتجاهات فقهية حاولت تحديد تلك الطبيعة ، بين من يرى بأن لها طبيعة قانونية مزدوجة ادارية و قضائية ، و اتجاه آخر و هو الغالب يرى بأن للجنة طابع إداري، الرأي الذي أيده مجلس الدولة في العديد من قراراته .

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

ملاحظات حول السلطة القمعية للجنة المصرفية

د. أعراب أحمد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملاحظات حول السلطة القمعية للجنة المصرفية

د. أعراب أحمد

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تكمن الفكرة التي يحملها الموضوع في خصوصية السلطة القمعية للجنة المصرفية. تظهر هذه الخصوصية في وجود السلطة الناعمة والمتمثلة في التدابير الوقائية والاستباقية التي قُرّرت من طرف المشرع لتجعل من السلطة القمعية بداية كوسيلة ضغط معلنة تنبئ الخاضعين أنه في حالة عدم الاستجابة والإذعان لتلك الوسائل السلسة تلجأ اللجنة إلى تفعيل سلطة الردع، من ناحية أخرى في كون السلطة القمعية للجنة المصرفية كحل اضطراري لا يفعّل إلا في حالة عدم جدوى الوسائل الناعمة بالتالي ظهور ضرورة لتوقيع العقاب الردعي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
المستحدث في القانون النقدي
والمصرفي رقم 23-09
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المسؤولية الجزائية للبنك كشخص معنوي في ظل القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.

أ.د. بلعسلي ويزة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المسؤولية الجز ائية للبنك كشخص معنوي في ظل القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.

أ.د. بلعسلي ويزة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

عرف قانون النقد والصرف إصلاحات جديدة مواكبة للتغيرات الإقتصادية الراهنة وكان آخر إصلاح صدور القانون رقم 09/23 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي ، فكان من مستجداته إستحداث آلية جديدة بديلة للمتابعة القضائية تدعى إرجاء المتابعة الجزائية . نص عليها قانون اللإجراءات الجزائية رقم 14/25 الصادر في 03 أوت 2025 وأحال بمقتضاه إلى القانون النقدي والمصرفي .

حاول المشرع الجزائري من خلال هذه الآلية أو الإجراء الإستثنائي التوسيع من صلاحيات وكيل الجمهورية والسماح له بإبرام إتفاقية إرجاء المتابعة الجزائية مع البنك كشخص معنوي من أجل إسترجاع الأموال المهربة والممتلكات والعائدات المتصرف فيها خارج الوطن، بدلا من فرض عليه عقوبات صارمة دون جدوى.

بناء على ذلك تتمحور إشكالية دراستنا في مدى فعالية آلية إرجاء المتابعة الجزائية للبنك كشخص معنوي كآلية بديلة للمتابعة القضائية في ظل القانون النقدي والمصرفي ؟

الكلمات المفتاحية: البنك- الشخص المعنوي الخاص- المسؤولية الجزائية-إرجاء المتابعة الجزائية- قانون الإجراءات الجزائية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

المسؤولية الجزائية عن إفشاء السّر المصرفي

د. مخلوفي مليكة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المسؤولية الجزائية عن إفشاء السّر المصرفي

د. مخلوفي مليكة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر السرية المصرفية من أهم الالتزامات القانونية والأخلاقية التي تقع على عاتق البنوك والمؤسسات المالية وعلى جميع الموظفين العاملين بها، حيث يقتضي عليهم المحافظة التامة على سرية جميع المعلومات والبيانات وكذا مختلف المعاملات المالية من حسابات وودائع وأمانات الخاصة بعملائها، ذلك أن واجب السرية يعد أساس لتعزيز الثقة بينها وبين عميلها من جهة ووسيلة لاستقرار النام المصرفي وتشجيع الادخار والاستثمار من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، وبحكم أهمية واجب السرية، جعله المشرع الجزائري على أوسع نطاق، حيث يلتزم به البنك نفسه ككيان مؤسساتي، كما يلتزم به الموظفين العاملين بها كمسؤولية شخصية فضلا عن بعض الأطراف الأخرى كمدققي الحسابات وموظفي البنك المركزي، وبالتالي أية مخالفة لهذا الالتزام يعتبر جريمة مكتملة الأركان حيث يعرض صاحبها لمساءلة جزائية وفق أحكام المادة (301) من قانون العقوبات الجزائري أين اعتبرها جنحة معاقب عليها بالحبس من شهر إلى ستة (6) أشهر وبغرامة مالية ما بين 20.000 إلى 100.000دج دون المساس بالعقوبات التكميلية، كما أن مساءلة الشخص الطبيعي (الموظف) لا يغني عن مساءلة الشخص المعنوي (المؤسسة المالية) حيث تتحمل مسؤولية جزائية كمتبوع عن أفعال تابعها عملا بالفقرة الأولى من المادة (303) مكرر 3 من القانون ذاته.

الكلمات الدالة: جريمة، إفشاء السر، المؤسسة المالية، المتابعة الجزائية

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 17 ديسمبر 2025

الـفـهـــــرس

الفهـــرس

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
01	قراءة في بعض مستجدات القانون النقدي والمصرفي رقم 23- 09 د. تدريست كريمة	14
02	La modernisation du système bancaire algérien à travers la Loi monétaire et bancaire 23.09 Dr Nabila SMAILI	17
03	نظرة حول جديد الأشخاص الخاضعة لأحكام القانون رقم 23-09 أ.د. إرزيل الكاهنة	19
04	استحداث مكاتب الصرف في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 أ.د. شيخ ناجية	20
05	تنظيم مكاتب الصرف وفق النظام 23-01: التحليل القانوني وتطبيقاته في ضوء القانون النقدي والمصرفي 23-09. د. قـدواري فاطمة الزهرة - ط. د. نوي أحمد	24
06	الإطار القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر: دراسة على ضوء أحكام القانون رقم 23-09 أ.د إقلولي أولد رابح صافية	26
07	المركز القانوني للشبابيك الإسلامية من منظور القانون 23-09 أ.د. دموش حكيمة	28
08	الوسيط المستقل المستحدث في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09. أ.د. نوارة حسين	30
09	البنوك الاستثمارية: فاعل جديد في القطاع البنكي؟ د. بوقطة فاطمة الزهراء	32
10	التنظيم القانوني لنشاط مزودي خدمات الدفع د. بلجودي أحلام	34
11	الصيرفة الالكترونية في إطار القانون رقم 23-09: قراءة تحليلية في الأحكام والمستجدات د. شايفة بديعة	36
12	تأطير عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفقا لأحكام القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 أ.د. كريمة بركات	38

13	تمويل المؤسسة الاقتصادية بالصيرفة الإسلامية: الفرص والتحديات أ.د. حمليل نوارة	40
14	نحو تعميم خدمة الدفع الالكتروني؟ مقاربة قانونية في ضوء مستجدات القانون المقدي والمصرفي د. ليندة عبد الله	42
15	الدينار الرقمي الجزائري: الدينار في ثوبه الجديد أ.د. حسان نادية	44
16	ملاحظات حول تكريس عملية التخصيم بالقانون رقم 23-09 د. ماديو ليلى	46
17	Les méthodes d'enregistrement comptable et les règles d'évaluation des opérations en devises au niveau des banques et établissements financiers", selon le règlement n° 25-06 du 24 juillet 2025de la Banque d'Algérie Pr. GUENDOUZI BRAHIM	48
18	استقلالية بنك الجزائر في ظل أحكام القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي أ.د. كايس شريف	50
19	المركز القانوني للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) وأثره على فعالية السياسة النقدية في ظل القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي أ.د. أيت وازو زاينة	53
20	مآل الضبط الاقتصادي في المجال المصرفي على ضوء أحكام القانون 23-09 أ.د. أوباية مليكة	55
21	توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي في ضبط المهنة المصرفية د. إقرشاح فاطمة	57
22	مستجدات المركز القانوني للجنة المصرفية في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 أ.د. صبايحي ربيعة	59
23	اللجان المصرفية الجديدة في الجزائر على ضوء القانون رقم 23-09 نحو تعزيز الاستقرار المالي وتحديث انظمة الدفع د. يعقوبي خالد	61
24	اللجنة الوطنية للدفع كآلية مستحدثة لعصرنة ورقمنة النظام المالي الجزائري أ.د فتحي وردية - ط.د معاشو شمس الدين	64
25	استحداث لجنة الاستقرار المالي في إطار القانون رقم 23-09 د. أيت ساحد كهينة - د. مواسي العلجة	66

26	الدور الرقابي للجنة المصرفية على النشاط المصرفي في ظل القانون 23-09 د. بريق رحمة	68
27	الرقابة المصرفية بين الجزاء الإداري والجزاء الجنائي: قراءة في مستجدات القانون رقم 23-09 د. أيت مولود سامية	71
28	مستجدات رقابة القاضي الإداري على قرارات هيئات القطاع المصرفي في الجزائر .د. بوفراش صفيان	73
29	خصوصية المتابعة الجزائية في الجرائم المتعلقة بالنشاط المصرفي د. حنيدر منال	75
30	الاحكام الجزائية لانتهاك السر المصرفي وحماية المعطيات البنكية أ.د. حابت أمال	78
31	البنوك الذكية ومعالم التحول الرقمي في الجزائر د. أيت يوسف صبرينة	80
32	النظام القانوني لمكاتب الصرف: دراسة على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ونظام بنك الجزائر رقم 23-01 أ.د. لعمامري عصاد - د. بوخرس بلعيد	82
33	شروط تأسيس واعتماد البنوك الرقمية في ضوء القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ط.د. اقلولي فيصل	84
34	انعكاسات التحول الرقمي على النظام المصرفي: اعتماد الدينار الرقمي الجزائري د. بن سالم أحمد عبد الرحمان - د. عريشة فاروق	86
35	الصيرفة الإسلامية من منظور القانون النقدي والمصرفي 23-09 د. براهيمي صفيان	88
36	المرابحة للآمر بالشراء كعملية مصرفية مستجدة في القانون الجزائري د. ميلود بن حوحو	90
37	اللجان المستحدثة في القانون النقدي والمصرفي 23-09: بين التنظيم الحديث وضمان استقرار النظام المصرفي د. زياد محمد أنيس	92
38	تحديث البنية التحتية للمدفوعات في الجزائر: تحليل دور اللجنة الوطنية للدفع أنموذجا	95

	ط.د. بن سعدة محمد – د. عربي عودة فلة	
39	دور الموثق في مرافقة البنوك والمؤسسات المالية في عمليات الاستثمار عن طريق التمويل والقروض أ. كلاص مليكة زوجة أيت بشير	98
40	حماية النشاط المصرفي من خلال آلية المساءلة الجزائية في ظل القانون 23-09 ط.د. مغبر أسماء	101
41	Les déterminants de la performance des banques islamiques Dr. BENMANSOUR KOLLI Sonia	103
42	مكاتب الصرف ودورها في تعزيز المنظومة البنكية الجزائرية د. دراني ليندة - د. دحماني فريدة	105
43	ضوابط التمويل الإسلامي القانونية د. عروسي ساسية	107
44	العملة الرقمية كبديل عن تجريم الأصول الافتراضية في القانون الجزائري د. مولود حاتم	109
45	عمليات الصيرفة الإسلامية أهم مستجدات القانون النقدي والمصرفي 23-09 د. أعراب كميلة	112
46	النظام القانوني للجنة المصرفية في إطار قانون رقم 23-09. د. سعدي سامية	114
47	لجنة الاستقرار المالي في الجزائر والمجلس الأعلى للاستقرار المالي في فرنسا-دراسة مقارنة- د. سيحمدي ناريمان	116
48	الطبيعة القانونية للشركات التجارية الممارسة للنشاط المصرفي: دراسة على ضوء القانون التجاري وقانون النقد والقرض د. حامل صليحة	118
49	التلازم القائم بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال أ. مشروق ياسين	120
50	النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في التشريع الجزائري د. أرتباس نذير	122
51	مكاتب الصّرف في الجزائر بين ضوابط التأطير وتحديات التطبيق أ.د. أمحمد سعد الدين	124
52	البنوك الرقمية كفاعل مالي جديد في ضوء قانون رقم 23-09 ط.د. كريم عبد الله – ط.د. إغيل علي محرز	127

53	مزودو خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر: قراءة قانونية في شروط الترخيص والإعتماد د. بوالخضرة نورة	129
54	الدينار الرقمي الجزائري الصادر عن البنك المركزي في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 أ.د. كسال سامية	131
55	عمليات الصيرفة الإسلامية: صيغة المرابحة نموذجا د. إدرنموش أمال	133
56	المجلس النقدي والمصرفي بين توسيع الصلاحيات والرقابة القضائية د. قادري طارق	135
57	سلطات اللجنة المصرفية عند معاينة المخالفات المرتكبة من طرف الخاضعين وفق القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 د. القبي حفيظة	137
58	حقوق وواجبات العملاء المصرفيين في ظل القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 23-09: نحو علاقة مصرفية متوازنة د. مومو نادية	139
59	Activation de la numérisation dans le secteur bancaire algérien د. نعار فتيحة	141
60	رقمنة البنوك في ظل القانون رقم 23- 09 ضرورة حتمية لمواكبة الاقتصاد الرقمي د. عيلام رشيدة – أ.د. قونان كهينة	143
61	آفاق تطوير البطاقات البنكية في الجزائر في ظل التحول نحو المحافظ الرقمية وحظر العملات المشفرة د. جحنيط خديجة	145
62	الصيرفة الإسلامية من الشبابيك إلى تأسيس البنوك ط.د. بويزري هدى	148
63	الإطار التنظيمي للجنة المصرفية على ضوء قانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي د. فارسي جميلة	150
64	ملاحظات حول السلطة القمعية للجنة المصرفية د. أعراب أحمد	152
65	المسؤولية الجزائية للبنك كشخص معنوي في ظل القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي أ.د. بلعسلي ويزة	154

68 المسؤولية الجزائية عن إفشاء السّر المصرفي 156
د. مخلوفي مليكة
69 الفهرس 158